

المبحث الاول :- الانفاق الحكومي

اولا // المقدمة

احتل الانفاق الحكومي اهمية خاصة في الدراسات المالية ذلك لانه يعتبر بمثابة الاداة التي تركز اليها الحكومة في تحقيق ما تتطلع اليه من تقدم وتطور في اوجه وميادين الحياة كافة. لذا فإن السياسة الانفاقية تعكس بشكل كبير الاهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فدراسة التطور في الفكر المالي تشير الى المناداة بأهمية وضع سياسات انفاقية متطورة قادرة على تحقيق الاهداف المرسومة وضرورة تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية لاسيما بعد فشل نظريات الفكر المالي التقليدي والنتائج السلبية الناتجة عنها، والمتمثلة بسوء توزيع الدخل وتفاشي البطالة والتضخم واستمرار وقوع الازمات الاقتصادية

ثانيا // مفهوم الانفاق الحكومي

يمكن تعريف الأنفاق الحكومي على انه (مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة). ويمكن تعريف الانفاق الحكومي على انه (المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات الى المواطنين او لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها او المساعدة فئة من الفئات المجتمع او لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة). وهو ايضا (مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق النفع العام) ويمكن تعريفه على انه "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بانفاقه شخص من اشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة" (الجبوري، 2012)

ثالثا // هيكل الانفاق الحكومي

ان دراسة هيكل الانفاق الحكومي في اي بلد يظهر لنا بعض المؤشرات عن توجهات السياسة الانفاقية واهدافها كما انها تعطي انطبعا حول ما يمكن ان تحققه هذه السياسة من خلال معرفة الاهمية النسبية لكل نوع من انواع الانفاق الحكومي.

ففي اطار الاقتصاد العراقي تتركز موارد الدولة بعوائد تصدير النفط التي تشكل اكثر من (95%) من ميزانية الدولة بشقيها المتعلق بالنفقات التشغيلية (الجارية) والنفقات الاستثمارية. غير ان استمرار الاعتماد على هذا المورد يتطلب رصد استثمارات كبيرة حتى يمكن ان تعطي مردودا ماليا اكبر لمواجهة متطلبات السياسة الاقتصادية للدولة والالتزامات الخارجية. صحيح ان العراق يمتلك قدرات كامنة غزيرة سواء كانت ثروات طبيعية (النفط والغاز) او مائية او بشرية الا ان هذه القدرات تستلزم استثمارة ماليا واسعا حتى يمكن تحويلها الى موارد حقيقية جاهزة للاستخدام . اما السياستين المالية والنقدية للدولة فما زالت تعاني من مشكلات عديدة وتحتاج الى معالجة جدية ولعل اولى المشكلات صياغة موازنة مالية سليمة باتجاه تحرير الاسعار وتقليص الانفاق الحكومي الناجم عن الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة لسلع وخدمات ومؤسسات كثيرة والتي تبلغ (40%) من قيمة الانفاق الحكومي للموازنة ويقتررب ذلك بازالة او تخفيف الاعباء المالية الخارجية الناجمة عن الديون وتعويضات الحرب الموروثة عن نظام الحكم السابق . (الحافظ، 2009)

1. الانفاق الاستثماري:-

(أ) مفهومه :

يتمتع الانفاق الاستثماري باهمية خاصة كونه المكون الثاني للدخل بعد الاستهلاك، وان تعرضه للتقلبات يؤدي الى تقلبات عديدة في مجمل الاقتصاد.

ان الاستثمار بمعناه العام هو تيار من الانفاق على السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات او الطرق وكذلك الاضافات للمخزون مثل المواد الاولية او السلع الوسيطة او السلع النهائية والتشييدات السكنية الجديدة خلال فترة معينة. بعبارة اخرى فإنه يشير الى الانفاق على المعدات الرأسمالية لفترات (اكثر من سنة) او بناء المشروعات الجديدة او توسع طاقاتها الانتاجية وهو ما يعني الاضافة الى المخزون وكذلك تنفيذ خطط واستراتيجيات طويلة الامد تضعها الدولة ويلعب الانفاق الاستثماري دورا كبيرا في تحديد معدل النمو الاقتصادي، حيث ان كل زيادة في هذا الانفاق تمثل اما اضافة طاقة انتاجية جديدة او اصلاح طاقة جديدة معطلة.

وعندما نتحدث عن الاستثمار هنا نقصد الانفاق في شراء السلع الرأسمالية الجديدة والتغير في المخزون السلعي ولايدخل ضمن ذلك شراء السلع الرأسمالية المستعملة (الادريسي، 1985، 250)

لأنها لا تمثل سوى انتقال هذه السلع من مالك لآخر وبالنسبة للمجتمع لا تؤدي الى تغير في القدرة الانتاجية ، كما لا يدخل ضمن الاستثمار شراء الاسهم والسندات وغيرها من الاوراق المالية او وضع الاموال في صناديق التوفير ، فهذه الفعاليات التي يطلق عليها الناس استثمارا الا انها لا تغير من قدرة الاقتصاد على الانتاج مباشرة وبذا فهي ليست استثمارا بالمعنى الاقتصادي.

يؤثر الانفاق الاستثماري على الاقتصاد من ناحيتين مختلفين هما : الاولى هي ان الاستثمار يزيد في التراكم الراسمالي المتمثل بالسلع الانتاجية وبالتالي يزيد من قدرة الاقتصاد في الانتاج الكلي . اما الثانيه فهي ان الاستثمار يزيد من الطلب الكلي لانه احد مكونات ذاك الطلب . اما بالنسبة لعلاقة الاستثمار بالدخل او مجموع الانفاق الكلي فهناك نوعان من الاستثمار : الاول هو ما يسمى الاستثمار التلقائي او المستقل ونرمز له (I_0) وهو الذي يتحدد بمقدار معين ثابت بغض النظر عن حجم النفاق الكلي او الدخل ، ويشبه بذلك الاستهلاك التلقائي (C_0) والذي تمثله (a) في دالة الاستهلاك $C=a+by$ ، اما النوع الثاني من الاستثمار فهو الذي يتغير مع الدخل او الانفاق الكلي ويدعى احيانا الاستثمار المشتق اي الاستثمار الازم لتعويض الالات والمكائن والابنوع وغيرها التي تتدثر خلال العملية الانتاجية وتلك التي يتطلب التوسع في الانتاج شراءها او بناءها وان الاندثار والتوسع يتناسبان مع زيادة استخدام هذه الاصول الراسماليه كلما ازداد الانتاج والتوسع وبالتالي الدخل والانفاق . ويفتتر ضفي هذه الحاله ان سعر الفائده معطى . فكل سعر فائده هنالك علاقه بين الادخار والاستثمار . وتكون دالة الاستثمار كمايلي :

$$I = e + f(y)$$

حيث ان (e) تمثل الاستثمار و (Y) تمثل العلاقه بين زيادة الدخل وزيادة الاستثمار او الميل الحدي للاستثمار ويرمز لها (MPI) . (مصدر سابق)

(ب) تحديد حجم الاستثمار :

يقوم المنظمون او رجال الاعمال في العاده بمقارنه ما بين العائد الذي يتوقعون الحصول عليه من الاصول الراسماليه الذي ينوون الانفاق في شرائها خلال فترة الحياه تلك الاصول ، مع كلفه تلك الاصول الراسماليه والمتضمنه اسعار شرائها زائدا سعر الفائده على الاموال المنفقه في شرائها . ومن اجل القيام بمثل هذه المقارنه كان الاقتصاديون قبل كينز يستخدمون تعبير الانتاجيه الحديه لراس

المال هو الزيادة في إيرادات المشروع لكل وحده واحده من راس المال . ولكن صعوبة قياس مثل هذه الزيادة للوحده الواحد في راس المال ، استخدم كينز فكرة الكفايه الحدية لراس المال لو للاستثمار (ME I) هي بين الإيرادات المتوقعه من الاصل الراسمالي مدة حياته وسعر ذلك الاصل وقت شرائه ، ويجري عادة خصم العائدات للسنوات المتوقعه لعمر الاصل الراسمالي ، خصمها للوقت الحاضر من اجل مقارنتها بسعر الاصل في الوقت الحالي . وهناك عوامل قد تؤثر في مدى استجابة المنظمين في قراراتهم بالانفاق الاستثماري نتيجة لتغيرات في سعر الفائدة ، ومن هذه العوامل التي :

(أ) **اختلاف التوقعات المستقبلية لرجال الاعمال** : يختلف رجال الاعمال في نظرتهم للمستقبل خاصه عند حصول احداث غير اعتياديه او التوقع لمثل هذه الاحداث . فبعضهم من تكون لديه نظره تشاؤميه لما سيحصل للاقتصاد جراء تلك الاحداث وبالتالي تكون حساباتهم مغالى بها سلبا ، بينما يفكر اخرون بان هذه الاحداث طارئه وانها لن تؤثر في نشاطهم الاقتصادي الابصوره قليله ومؤقته لانتلبث هذه الحاله الا ان تزول.

(ب) **طول فترة الاسترداد** : تعرف فترة الاسترداد المده ما بين اقتراض وتخصيص مبلغ الاستثمار (اي البدء بحساب الفوائد على مبلغ الاستثمار) وحتى يتم استرداد مبلغ الاستثمار من عوائده التي يحققها بعد البدء بالانتاج . وتجدر الاشاره الى ان فترة الاسترداد لاتعني اكمال اقساط الاندثار والتي قد تطابق عمر الاصل الراسمالي ، بل مجموع العوائد حيث المتوقع ان تكون فترة الاسترداد داخل عمر الاصل الراسمالي . اذا كانت فترة الاسترداد قصيرة فان توقعات المنظمين قد تكون اقرب للواقع مما لو كانت الفتره طويله ، وان ذلك يجعل حسابات المنظمين لعوائد راس المال دقيقه ومهمه في اتخاذ القرار وبالتالي يكون لسعر الفائدة اثر اكبر في اتخاذ قرار الاستثمار . اذا كانت فترة الاسترداد قصيرة فان حجم الاستثمار سيتاثر بمقدار سعر الفائدة السائد بالسوق ، اما اذا كانت فترة الاسترداد 50 سنة او اكثر مثلا كما في حالة مشاريع السكك الحديديه فان الفرق بين سعر الفائدة بمقدار 5% او 4% قد لايؤثر على قرار الاستثمار لانه خلال هذه الفتره الطويله قد يتغير سعر الفائدة والكفاءة الحدية لراسمال المحسوب حاليا تغيرا كبيرا لاتصبح الحسابات الحاليه ذات معنى اصلا. لذا فانه كلما ازدادت فترة الاسترداد قلت اهمية المقارنه بين سعر الفائدة الحدية والكفاءه الحدية لراس المال فتقل المرونة للطلب الاستثماري بالنسبه لسعر الفائدة ، وتكون المرونة عاليه اذا قلت فترة الاسترداد لان

المنظم يستطيع تقدير الكفاءة الحدية لرأس المال بدقة ويقارنها بسعر الفائدة السائد بالسوق فيتأثر قراره بالسعر . (الادريسي، 1985، 258)

(ج) **طول فترة التفريخ** : يقصد بفترة التفريخ المدة ما بين اقتراض أو تخصيص مبالغ الاستثمار وإكمال المشروع أي البدء بالانتاج . بعض المشاريع تحتاج إلى فترة طويلة قد تصل إلى (4 - 5) سنوات لكي يبدأ المشروع بالانتاج . وفي هذه الحالة يتحمل صاحب المشروع الفوائد على رأس المال بالوقت الذي لا يقابل ذلك إيرادات . في حين أن بعض أنواع الاستثمار لا تتطلب الأوقات قصيرة مثل شراء مكائن إضافية دون الحاجة إلى التوسع في البناء ويستغرق مثل هذا الاستثمار بضعة أشهر . (الادريسي، 1985، 259)

(د) **عدم اكتمال السوق** : تعتمد معظم الشركات الكبيرة على التمويل الذاتي لمشاريعها التوسعية ، أو أنها تفترض من بنوك أو مؤسسات مالية تكون قد أنشأتها تلك الشركات وأنها تسيطر على معظم رساميلها وبذا تتحكم في سعر الفائدة التي تدفعها تلك الشركات لهذه المؤسسات المالية ثم إن بعض الشركات الكبرى لها القدرة على إصدار وتسويق سندات بأسعار فائدة تقل عن أسعار الفائدة السائدة بالسوق ، وأخيراً فإن معظم الشركات الكبرى تستطيع تمرير كلفة قروضها إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتها إلى حد كبير وذلك لما تملكه هذه الشركات من قوة احتكارية خاصة بالنسبة للسلع الجديدة . إن هذه الامتيازات التي تتمتع بها الشركات الكبرى وإلى حد ما شركات متوسطة الحجم تجعل من سعر الفائدة السائد بالسوق قليل الأهمية في اتخاذ قرارات الاستثمار . وبما أن استثمارات الشركات الكبرى والمتوسطة الحجم تشكل نسبة عالية من مجموع الاستثمار الكلي ، لذا فانه مرونة الطلب الاستثماري بالنسبة لسعر الفائدة تكون منخفضة كلما كانت العوامل التي تؤدي إلى عدم اكتمال السوق المؤثر أكثر . (الادريسي، 1985، 260)

(هـ) **الظروف المؤسسية** : ويقصد بها المؤسسات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية وحتى الدينية الموجودة في المجتمع وأثرها على العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار . مثلاً قد تسمح قوانين الضرائب باحتساب الفوائد على القروض المستثمرة في شراء رأس المال جزءاً من كلفة الانتاج وبالتالي تعفيها من الضريبة وبذلك فإن نسبة معينة من الفوائد تخصم من الضرائب المستحقة على المشروع فيقل أثر سعر الفائدة على قرارات الاستثمار . (الادريسي، 1985، 260 - 261)

(و) الاستثمار في زيادة المخزون السلعي : يتأثر الاستثمار في الزيادة بالمخزون السلعي اقل من اي نوع من الاستثمار بسعر الفائدة ، ان كان يتأثر اصلا. يتخذ المنظم قراراته في زيادة المخزون السلعي بعوامل تتعلق بالعرض والطلب للسلعة النهائية ومصادر تجهيز المواد الاولية والسلع الوسيطة وطبيعة هذه الموارد السلع . فالسلع الزراعية ، سواء كانت سلعا نهائية للاستهلاك او مواد اولية للصناعات والمنشآت الخدمية معظمها غير قابلة للخرن الا لفترة قصيرة وبكميات محدودة .
(الادريسي، 1985، 261)

(ج) نظرية المضاعف :

المضاعف الاستثماري هو معامل عددي بين مقدار الزيادة في الدخل القومي نتيجة للزيادة في الانفاق الاستثماري . فمثلا لو ازداد الدخل القومي بمقدار 400 دينار نتيجة لزيادة الانفاق الاستثماري بمقدار 100 دينار ، فان المضاعف سيكون 4 اي :

$$K = \Delta Y / \Delta I = 400 / 100$$

$$= 4$$

$$\text{Or } K = 1 / 1 - b = 1 / \text{MPS}$$

حيث (K) ترمز الى المضاعف الاستثماري (ΔY) الزيادة في الدخل القومي (او الناتج القومي الجمالي او اي من مشتقاته حسب العلاقة المراد حسابها) و (ΔI) الزيادة في الانفاق الاستثماري .

ان الاساس في العلاقة بين الدخل والاستثمار تاتي من خلال الزيادة في الانفاق الاستهلاكي التي تحدثها زيادة الانفاق الاستثماري الاصلية ، ويمكن توضيح ذلك بانه لو ازداد الانفاق الاستثماري بمقدار (10,000) دينار من قبل احد اصحاب المشاريع الصناعية ، فان هذا المقدار من الانفاق سوف يستلم من قبل مالكي عوامل الانتاج كدخول (اي يتحول الى اجور ، وريع وفوائد وارباح) ، وعليه فان الدخل القومي سيزداد بمقدار زيادة الانفاق الاستثماري حين حصول هذا الانفاق . ولكن مستلمي هذا الدخل سوف يقومون بانفاقه وذلك بتوزيعه ما بين انفاق استهلاكي وادخار ، حسب الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لهم ، فاذا كان (MPC) عندهم (0.75) فانهم سوف ينفقون ثلاثة ارباع تلك الدخول اي (7,500) دينار ويدخرون (2,500) دينار لكن انفاق هؤلاء بمقدار (7,500) دينار

سوف يصبح دخلا لاصحاب عوامل الانتاج المساهمين في انتاج السلع والخدمات التي اشتراها اولئك الذين انفقوا المقدار (7,500)دينار فيزداد بذلك الدخل القومي بهذا المقدار ، ثم ان مستلمي الدخل البالغ مجموعها (7,500)دينار سوف ينفقونها بدورهم حسب ميلهم الحدي للاستهلاك ويزداد الدخل القومي مرة اخرى بمقدار ما انفق هؤلاء وهكذا تستمر العملية زيادة الانفاق ← زيادة الدخل القومي ← زيادة الانفاق الخ.

- المضاعف البسيط : ويقصد به المضاعف المحسوب ويظهر به تاثير الاستثمار المستقل وكأنه اضافة جديدة للاستهلاك التلقائي، فاذا كان الاستثمار يمثل زيادة محددة ومستقلة عن حجم الدخل القومي ، فان المضاعف يكون بسيطا اي ان اثر تلك الزيادة في الانفاق الاستثماري سيكون على الدخل القومي بشكل زيادات متتالية ومتناقصة حسب الميل الحدي للاستهلاك تستمر حتى تتلاشى دون ان هنالك اثر مقابل لزيادة الدخل في زيادة الاستثمار .

- المضاعف المركب : يختلف كينز عن الكلاسيك عندما بين ان الادخار والاستثمار يتاثران بالدخل القومي علاوة على التأثير بسعر الفائدة بينما اقتصرت العلاقة الكلاسيكية على الاستثمار وسعر الفائدة. اي ان كينز جعل الاستثمار دالة لسعر الفائدة والدخل القومي :

$$I = I (r , y)$$

وان هذه العلاقة التي جاء بها كينز تشبه العلاقة بين الدخل والاستهلاك حيث ان :

$$I = e + f (y)$$

وان (e) تمثل الاستثمار التلقائي او المستقل وان f(y) تمثل الميل الحدي للاستثمار ويرمز لها (MPI) بعبارة اخرى ان حجم الاستثمار يعتمد على مستوى الدخل القومي ويتأثر بتغيره. وهذا النوع من الاستثمار المشتق والميل الحدي للاستثمار هو الزيادة في الاستثمار على الزيادة في الدخل القومي اي:

$$M P I = \Delta I / \Delta Y$$

يرى بعض الاقتصاديين ان العلاقة بين الناتج القومي الاجمالي والانفاق الاستثماري ترجع اولا الى زيادة الناتج تتطلب استخدام المزيد من الموارد الانتاجية ومنها خدمات راس المال ، وبالعكس في

حالة انخفاض الناتج القومي. اما التفسير الاخر للعلاقة بين الناتج القومي والانفاق الاستثماري فيتوقف ولو جزئيا على مقدار الاموال المتاحة لهذا الانفاق ، اي على مقدار الارباح المحتجزة وبما ان زيادة الناتج القومي تقتزن عادة بزيادة اكبر في حجم الارباح ، فانه من المحتمل ان يزداد الاستثمار عندما يزداد الناتج القومي . ثم ان الحافز للاستثمار هو الامل في الحصول على المزيد من الارباح وان المنظمين يميلون الى الاعتقاد بإمكانية تحقيق مقدار اكبر من الارباح عندما يزداد الناتج القومي يتوسع النشاط الاقتصادي.

(د) مبدأ المعجل :

تتضمن فكرة المعجل الى ان الاستثمار الصافي هو دالة المعدل المتغير في الناتج القومي وليس لمستوى ذلك الناتج . وأشار البرفسور كلارك على ان هنالك علاقة بين الطلب على السلع النهائية والطلب على المعدات الرأسمالية اللازمة لانتاج تلك السلع النهائية . ثم ان هذه العلاقة الفنية بطبيعتها يمكن ان تقدم تفسيراً للتقلبات الحادة في الطلب على السلع الرأسمالية التي تفوق التغيرات في السلع الاستهلاكية النهائية . ان العلاقة الفنية بين حجم الناتج النهائي للسلع ورأس المال المستخدم في انتاجه تدعى نسبة رأس المال / الانتاج اي ان :

$$(1) A = K/Y$$

حيث ان (A) تمثل النسبة ، (K) رأس المال المستخدم في انتاج السلع والخدمات ، و (Y) حجم الناتج من السلع والخدمات النهائية (اي الناتج القومي الاجمالي)

فاذا افترضنا عدم حدوث تغير في الحالة التقنية ، وان الطاقة الانتاجية لرأس المال مستخدمة كليا ، فان اية زيادة في الطلب على السلع والخدمات النهائية وبالتالي زيادة المنتج منها يتطلب بالضرورة زيادة في الطلب على السلع والخدمات النهائية وبالتالي زيادة المنتج منها يتطلب بالضرورة زيادة في الطلب على رأس المال حسب النسبة (A) في العلاقة (1) . واذا كانت هذه النسبة 1:3 (اي ثلاثة الى واحد) فانه من اجل زيادة انتاج السلع والخدمات النهائية بمقدار (100) لابد من زيادة رأس المال المستخدم في انتاج تلك السلع والخدمات بمقدار (300) اي ان :

$$(2) A = K/Y = \Delta K / \Delta Y$$

وانه من الطبيعي ان الزيادة في راس المال ($K\Delta$) تمثل الاستثمار الصافي في الاقتصاد ويمكن اعادة كتابة العلاقة (2) كالآتي :

$$(3) A = \ln / Y\Delta$$

$$(4) \ln = A \Delta Y \quad \text{ثم ان}$$

اي ان الاستثمار الصافي في الاقتصاد يساوي الزيادة في الناتج القومي مضروبة في نسبة راس المال/الناتج . وان العلاقة (4) تمثل الصيغة الجبرية لمبدأ المعجل . وهذه العلاقة توضح لنا انه كلما ازداد الاستثمار الصافي المشتق . ولكننا لو استخدمنا النتائج الزمنية بالصلولة الديناميكية بدلا من الحالة القائمة او الثابتة ستتوضح العلاقة التي يقدمها مبدأ المعجل بين الزيادة في الناتج القومي والاستثمار الصافي ، حيث ان

$$(5) I_t = K_t - K_{t-1}$$

اي ان الاستثمار في الفترة (t) يساوي الفرق بين راس المال الموجود في تلك الفترة وهو (K_t) مطروحا منه راس المال الذي كان موجودا في الفترة السابقة وهو (K_{t-1}) . ثم ان :

$$(6) y_t = y_t - y_{t-1}$$

اي ان الزيادة في الناتج القومي للفترة الحالية (y_t) تساوي الناتج القومي الحالي (y_t) مطروحا منه الناتج القومي للفترة السابقة (y_{t-1}) .

ولكن عندما يكون الناتج القومي ثابتا من سنة الى اخرى اي ان :

$$Y_t = y_{t-1} = y_{t-2} \dots$$

فان الاستثمار الصافي يكون صفرا حيث لاحاجة لزيادة وسائل الانتاج الرأسمالية ، ويقتصر الاستثمار على استبدال السلع الرأسمالية من مكائن وآلات ومعدات وغيرها من اجل المحافظة على القدرة الفنية لوسائل الانتاج الرأسمالية في تحقيق الانتاج نفسه .

اما البرفسور بول سامويلسون فحاول اظهار العلاقة بين المضاعف والمعجل بان يعطي كل منهما عدة قيم ثم بين كيف ان تغيرا في الاستثمار المستقل يؤدي الى زيادة متصاعدة وتراكمية في الدخل

القومي بل انها تؤدي كذلك الى حركة ذاتية ترفع وتخفيض الدخل القومي بدورات اقتصادية متكررة ان زيادة الطلب الكلي نتيجة لانتقال دالة الاستثمار الى الاعلى وذلك لحدوث استثمار مستقل سيحدث زيادة في الانفاق الاستهلاكي من خلال المضاعف . ان الزيادة في مستوى الدخل الناتجة عن الزيادة الاصلية في الاستثمار المستقل والزيادة المشتقة منها في الاستهلاك سوف تتطلب زيادة في الاستثمار المشتق بفعل المعجل وان كلتا الزيادتين في الاستهلاك عن طريق المضاعف وفي الاستثمار المشتق عن طريق المعجل ستؤديان الى زيادة قوية وتراكمية في الدخل . ثم ان كلا من المضاعف والمعجل يحدثان نوعا من الحركة التي تغذي نفسها مكونة دورة اقتصادية في الدخل . حيث ان المعجل الذي خلقه اثر المضاعف سيحدث بدوره استثمارا مشتقا يكون سببا في زيادة الدخل والذي يزيد الاستهلاك عن طريق المضاعف مما يتطلب استثمارا في السلع الرأسمالية فيزيد الدخل وهكذا تستمر الحركة اللولبية ، صعودا وهبوطا .

(هـ) العوامل الاخرى المؤثرة على دالة الاستثمار :

هنالك عوامل قد تؤثر على دالة الاستثمار من خلال تأثيرها على الكفاءة الحدية للاستثمار او الدخل القومي او كلاهما ندعوها العوامل الاخرى ، ونذكر منها مايلي :

1. التقدم الفني
2. تغير انتاجية عوامل الانتاج الاخرى
3. انخفاض الاسعار النسبية لعوامل الانتاج الاخرى
4. التوقعات المستقبلية لمستوى الاسعار
5. تغير الطلب على السلع والخدمات
6. طبيعة الاسواق _ درجة المنافسة او الاحتكار
7. دور الدولة في تشجيع الادخار

2. الانفاق الاستهلاكي:-

(أ) مفهومه

ان الانفاق الاستهلاكي العام يتكون من قسمين الاول يتضمن ما تقدمه الدولة من خدمات عامة والمستلزمات المرتبطة بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة اذ تشمل الاجور والرواتب ومشتريات الحكومة فضلا عن نفقاتها العسكرية اما النوع الثاني فهو الاعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات وتسمى نفقات تحويلية ان للانفاق بقسميه الجاري والاستثماري دور في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة الدخل القومي الذي يؤدي الى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل ويكون التأثير الاكبر للانفاق الاستثماري في تحقيق زيادة في الدخل القومي ورفع المستوى المعاشي للسكان اما الانفاق الاستهلاكي فيكون دوره محدود في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي . (وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي، لعام 2010، 7)

(ب) دوال الاستهلاك عند كينز

تقتض دوال الاستهلاك او الطلب الاستهلاكي عند كينز ان هناك علاقة دالية نفسيرية بين الدخل الجاري (Y_t) والاستهلاك الجاري (C_t) على وفق علاقة طردية موجبة محكومة بمتغيرات الميل الحدي للاستهلاك (MPC) والميل الحدي للادخار (MPS) ، إذ تأخذ هذه الدوال صورا متعددة ، ولكنها لا تخرج عن المبدأ الاساسي من ان الاستهلاك الجاري (C_t) يعتمد على الدخل الجاري (Y_t) عند كينز . (الهييتي، 2005، 146)

دالة الاستهلاك عند كينز : اي تغير في (Y) يؤدي الى تغير في (C)

$$1) C_a = f(Y_t)$$

$$C_t = C_o + C(y_t)$$

فالاستهلاك المستقل (C_o) ليس له علاقات بالدخل

$$O_r C_t = C(y_t)$$

$$2) C_t = a_o + b_1 y_t$$

(b_t) هو الميل الحدي للاستهلاك " MPC "

$$or C_t = b_1 y_t$$

$$MPC = \Delta C / \Delta Y + \text{الميل الحدي للاستهلاك}$$

$$APC = C/Y + \text{الميل المتوسط للاستهلاك}$$

$$b_1 + b_2 = 1$$

$$1 = \text{الميل الحدي للاستهلاك} + \text{الميل الحدي للادخار}$$

$$1 = \text{الادخار} + \text{الاستهلاك}$$

$$C + S = 1$$

$$1) S = Y - C$$

$$2) S = S_0 + S(Y_t)$$

$$\text{Or } S_t + b_2 y$$

$$3) S_t = a_0 + b_2 y_t$$

$$MPs = \Delta S / \Delta Y = \text{الميل الحدي للادخار}$$

$$\text{Or } S_t = b_2 y_t$$

$$Aps = S / Y = \text{الميل المتوسط للادخار}$$

ان تحليل علاقات الاستهلاك القائمة على دراسات كينز التي تربط بين الاستهلاك الجاري والدخل الجاري اخذت اتجاها اخر بعد الحرب العالمية الثانية ، ولهذا يطلق على هذه النظريات او الدراسات بنظريات الدراسات لما بعد الحرب ، وهذه النظريات وجدت نقطتين جوهريتين هما : (الهيئي،

(2005،147)

1. ان علاقات التناسب بين الاستهلاك والدخل اختلفت عما كانت عليه عند كينز
2. ان الاستهلاك الحالي او الجاري لا يعتمد فقط على الدخل الجاري ، بل يعتمد على دخل متحقق في الفترات السابقة كما هو الحال في نظرية (دزنبري) في الاستهلاك او الدخل .

وقد يعتمد الاستهلاك على عنصري الدخل عند نظرية فريدمان وهما :

1. الدخل الدائم

2. الدخل العابر او الانتقالي مثل ارث غير متوقع او ربح بطاقة يانصيب الخ .

ويعتمد الاستهلاك ايضا في نظرية دورة الحياة لثلاثة من الاقتصاديين ”ارنولد ، وكلياني ، وبرجن “
على ان الاستهلاك الحالي يعتمد على ثلاثة عناصر للدخل :

1. القيمة الحاضرة للدخول من الفترات السابقة .

2. القيمة الحالية للدخل الحالي

3. القيمة الحالية للعوائد والاصول والدخول المتوقع الحصول عليها في الفترة القادمة .

وقد يرد سؤال هل ان نظرية الاستهلاك توقفت عند كينز ويدل على ذلك نظرية دورة الحياة للاقتصاديين الثلاثة ”ارنولد ، وكلياني ، وبرجن “ من ان الاستهلاك الحالي يعتمد على ثلاث عناصر للدخل تقدم ذكرها، وبموجب هذه النظريات فان علاقات الاستهلاك مع الدخل لم تعد متناسبة ، اي ان التغير بين الاستهلاك والدخل يجري بنسبة واحدة بل ان علاقات عدم التناسب هي التي اصبحت قائمة في ضوء النظريات الحديثة في الاستهلاك .

بناءا على البينه العلمية تكون هناك دالتان للاستهلاك :-

(أ) دالة الاستهلاك في الامد القصير وتستند على دراسة بيانات الميزانية وكذلك بيانات احصائية كلية في الاجل القصير .

(ب) دالة الاستهلاك في الاجل الطويل مبنية على احصائيات كوزنت وتقطع دالة الاستهلاك في الاجل القصير عند قدر موجب من الاستهلاك وتكون مسطحة نسبيا، اما دالة الاستهلاك في الاجل الطويل فهي تمر بنقطة الاصل وذات انحدار اشد . وفي كلتا الحالتين يكون الميل الحدي للاستهلاك ثابتا . وفي حالة دالة الاستهلاك في الاجل القصير يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع تزايد الدخل ، اما في حالة دالة الاستهلاك في الاجل الطويل فيكون الميل المتوسط للاستهلاك ثابتا . (الهيبي، 148،2005)

(ج) نماذج سلوك المستهلك

1 . فرضية الدخل المطلق

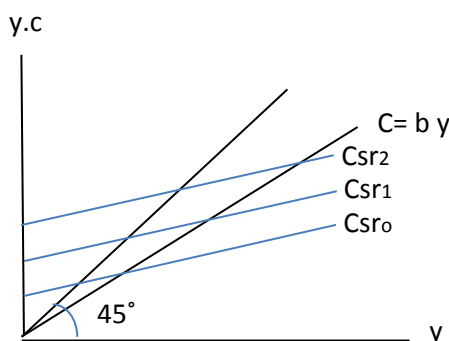
في نطاق فرض الدخل المطلق يتحدد الاستهلاك بالمستوى المطلق للدخل ، وهذا يعني ان العلاقة الاساسية بين الاستهلاك والدخل تتمثل في دالة الاستهلاك في الاجل القصير . وعلى سبيل المثال اذا حددنا في رسم بياني نقاط الاستهلاك الكلي المقابلة لمستويات الدخل الكلي لفترة ما ولتكن ،

عشر سنوات وسمنا خطا مارا بالنقاط . فنلاحظ ان الخط مسطح نسبيا ويقطع المحور الراسي عند مستوى موجب للاستهلاك وهذا الخط (C_{sr0}) في الشكل رقم (1-1) .

الا ان مؤيدي هذه الفرضية يزعمون ان هذه الدالة سوف ترتفع مع مرور الزمن وينشأ عنها دالة استهلاك الاجل الطويل ، وعلى سبيل المثال ، اذا حددنا النقاط الخاصة ببيانات احصائية لفترة عشر سنوات اخرى ، فان معظم النقاط سوف تكون الى اعلى النقاط العشر الاولى وعلى يمينها . واذا رسمنا خطا يصل بين هذه النقاط ، فانه يكون مسطحا نسبيا ويتقاطع مع المحور الراسي عند مستوى موجب للاستهلاك . ولكن هذا الخط ، وليكن (C_{sr1}) يكون فوق دالة خط دالة الاستهلاك قصيرة الاجل الاصلية (C_{ar0}) . واذا كررنا نفس العملية لفترة عشر سنوات اخرى فاننا سوف نحصل على سلسلة من دوال الاستهلاك للاجل القصير . اما اذا حددنا النقاط المقابلة للبيانات الاحصائية لكل السنوات ورسمنا خطا يتوسط هذه النقاط ، فسوف يمر الخط بنقطة الاصل او قريب جدا منها مع انحدار شديد نسبيا . ويمثل هنا دالة الاستهلاك في الاجل الطويل . ويعني ان انتقال دالة الاستهلاك للاجل القصير المسطحة نسبيا تعطي انطباعا بان دالة الاستهلاك في الاجل الطويل اشد انحدارا نسبيا .

شكل رقم (1-1) : انتقال دالة الاستهلاك في الاجل القصير ودالة الاستهلاك في الاجل الطويل

(ايدجمان، 1999، 142)



وهناك اسباب مختلفة لانتقال دالة الاستهلاك الى الاعلى . فقد تنتقل الى الاعلى بسبب هجرة العمال من الريف الى الحضر . فمن الملاحظ ان عمال الحضر ينفقون جزءا من الدخل على الاستهلاك اكبر مما ينفقه سكان الريف . وهذا يعني ان الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر تعمل على زيادة الاستهلاك . وهناك سبب اخر لانتقال دالة الاستهلاك الى الاعلى وهو انتاج انواع جديدة من السلع

. ذلك ان السلع الجديدة ومايو اكبها من اعلان ودعاية ، تؤثر في سلوك المستهلك وتؤدي الى زيادة في الاستهلاك باعتبار ان هذه السلع سبيل الى ((حياة أفضل)) . واذا كان هذا صحيحا فان الانتاج المستمر لسلع جديدة ينقل دالة الاستهلاك الى الاعلى .

اما جيمس توبن فقد اعتبر انتقال دالة الاستهلاك في الاجل القصير يعود الى زيادة في ثروة الامة . ويرى جيمس توبن انه كلما زادت حيازة الاصول مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها فان ذلك يؤدي الى زيادة الاستهلاك . وعلى هذا فهو يعتقد ان نمو الاصول لدى الدولة الى جانب الدخل ، قد تكون كافية لارتفاع دالة الاستهلاك مادام الميل المتوسط للاستهلاك ثابتا عبر الزمن .

وعلى هذا يرى مؤيدو فرضية الدخل المطلق ، ان الدالة الاساسية هي دالة الاستهلاك في الاجل القصير . وان دالة الاستهلاك في الاجل الطويل تنتج عن انتقال دالة الاستهلاك في الاجل القصير الى الاعلى . واذا فرضنا ان العوامل التي تعمل على رفع دالة الاستهلاك في الاجل القصير سوف تبقى ثابتة او تكون غير ذات اهمية ، فسوف تبقى دالة الاستهلاك في الاجل القصير فقط .

(ايدجمان، 1999، 141-142)

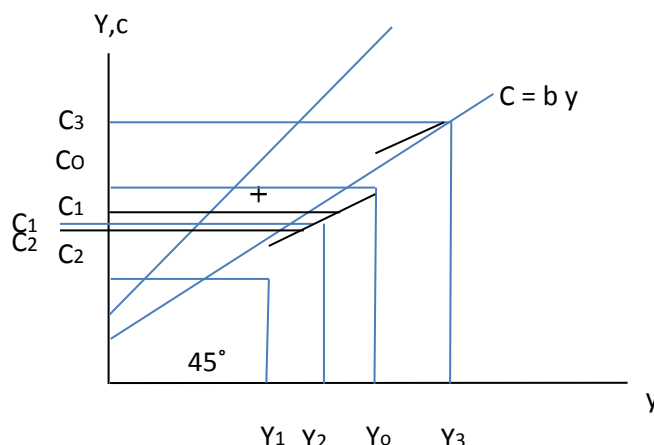
2. فرضية الدخل النسبي

اما في ظل فرض الدخل النسبي فان الاستهلاك يكون دالة للدخل الجاري بالنسبة للمستوى الاعلى للدخل السابق . وتوجد وجهات نظر متعددة بالنسبة لهذا الفرض . ولما كانت وجهة نظر دينزنبيري . ان هناك اتجاهات قوية لدى الناس لمحاكاة جيرانهم والسعي لرفع مستوى الحياة . ولذلك لو ان دخول الافراد تزايدت بحيث يظل توزيع الدخل كما هو فان الاستهلاك يتزايد كنسبة من زيادة الدخل . وفي نطاق هذه الدوافع والحقيقة القائلة بان الدخل يزيد في الاجل الطويل . وعلى هذا فانه في اطار فرض الدخل النسبي تكون الدالة الاساسية للاستهلاك هي دالة الاجل الطويل .

وتنشأ دالة الاستهلاك في الاجل القصير عن تغيرات دورية في الدخل ونفترض ان الدخل في الشكل (1-2) قد زاد باستمرار حتى (Y_0) وان الاستهلاك قد ازداد الى (C_0) ولنفترض ان الدخل انخفض الى (Y_1) ، وبذل ان ياخذ الاستهلاك في الانخفاض الى (C_1) فان المستهلكين الذين يرتبط مستوى حياتهم بالدخل (Y_0) سوف يحاولون الاحتفاظ بهذا المستوى باستهلاك اكبر قدر نسبيا من دخلهم . ويترتب على ذلك انخفاض الاستهلاك ولكن الى النقطة (C_1) فقط . واذا حصل الدخل اكثر ،

وليكن الى (Y_2) تحدث نفس الظاهرة . بدلا من انخفاض الاستهلاك الى (C_2) في نطاق دالة الاستهلاك في الاجل الطويل ، فانه ينخفض الى (C_2) ويرجع ذلك الى ان المستهلكين يعملون على الاحتفاظ بمستوى الاستهلاك السابق الى الاعلى

شكل رقم (1-2) : فرض الدخل النسبي ودالة الاستهلاك (ايدجمان، 1999، 143)



اما في حالة افتراض نمو الدخل ، فان الاستهلاك يتزايد على اساس دالة الاستهلاك في الاجل القصير الى ان تتحقق دالة الاستهلاك في الاجل القصير الى ان تتحقق دالة استهلاك الاجل الطويل . وعندما يصل الدخل السابق (الاستهلاك) الى قمته ، بأخذ الاستهلاك في الزيادة في نطاق دالة استهلاك الاجل الطويل كلما ارتفع مستوى الدخل . ولنفترض ان الدخل وصل الى (Y_3) ، والاستهلاك الى (C_3) ، فاذا انخفض الدخل انخفض الاستهلاك على اساس دالة الاستهلاك في الاجل القصير . وعلى هذا فان التغيرات الدورية في الدخل تولد دالة الاستهلاك في الاجل القصير . فاذا انعدمت الدورات الاقتصادية ، فاننا لن نلاحظ الا دالة الاستهلاك للاجل الطويل .

وان في فرض الدخل المطلق ، كان الميل الحدي للاستهلاك ثابتا . وعليه فان قيمة المضاعفات لا تتغير مع الدورة الاقتصادية وليس الامر كذلك بالنسبة لفرض الدخل النسبي . فاذا كان الاقتصاد القومي يمر بفترة كساد ، فان الميل الحدي للاستهلاك يكون اقل منه عندما يرتفع الدخل القومي الى مستويات اعلى . وحيث يتغير الميل الحدي للاستهلاك خلال الدورة الاقتصادية ، فان معرفة ما اذا كانت المضاعفات ثابتة ام متغيرة خلال الدورة امر له اهميته . لذلك فان معرفة افضل فرض لشرح سلوك المستهلك امر مرغوب فيه . . (ايدجمان، 143-144)

3. فرضية الدخل الدائم

يعتمد الاستهلاك الجاري في ظل فرض الدخل النسبي على الدخل الحالي منسوبا الى اقصى دخل سابق . ومن ثم فإن الاستهلاك الجاري يعتمد على ما هو اكثر من الدخل الحالي . وهذا صحيح ايضا في حالة فرض الدخل الدائم الذي طوره الاستاذ فريدمان . ويعتمد الاستهلاك الجاري في ظل فرضية الدخل الدائم على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل . وعلى سبيل المثال اذا كانت الاسرة تتوقع ان يزيد دخلها في المستقبل , فمن المحتمل ان تستهلك هذه الاسرة اكثر مما يشير اليه مستوى دخلها الحالي .

ان فرض فريدمان عند الدخل الدائم يعتمد على ثلاث عناصر اساسية :

اولا : ان الدخل الفعلي الاسرة (Y) والاستهلاك (C) في فترة زمنية معينة قد ينقسم الى عنصرين دائم وانتقالي وبمعنى اخر فإن :

$$Y = Y_p + Y_t$$

$$C = C_p + C_y \quad \text{و}$$

وطبقا لفريدمان , فان الدخل الدائم هو المقدار الذي يستطيع ان تنفقه الاسرة على الاستهلاك دون ان تمس ثروتها . وتعني الثروة - في مفهوم فريدمان - القيمة الحالية للدخل المتوقع ان تحصل عليه الاسرة في المستقبل . فهو اذا مفهوم للأجل الطويل .

وبما ان الدخل الدائم يعتمد على الدخل المتوقع في المستقبل , فانه لا يمكن ان يقاس مباشرة . وينظر فريدمان الى الدخل الدائم في دراسته التطبيقية باعتباره ((متوسطا مرجحا)) للدخل الحالية والسابقة , مع اعطاء وزن اكبر للسنة الحالية ووزن اقل فاقل للسنوات السابقة . وبما ان الدخل الدائم هو المتوسط المرجح للدخل الحالية والسابقة فانه يعتبر اقل تغيرا من الدخل الحالي .

اما الدخل الانتقالي فقد يفسر على انه الدخل الغير متوقع وهو اما ان يكون سالبا او موجبا وعلى سبيل المثال قد يحصل المزارعون على دخل اكبر من المتوقع بسبب تحسن الاحوال الجوية وقد يحصلون على دخل اقل بسبب سوء الاحوال الجوية . كذلك قد يكسب الفرد دخلا اقل من المتوقع

(ايدجمان، 1999، 144 - 150)

بسبب مرض يقعه عن العمل فاذا كان الدخل الانتقالي للأسرة موجبا ، فان دخلها الفعلي يفوق دخلها الدائم . ومن ناحية أخرى . اذا كان دخلها الانتقالي سالبا ، فان العكس صحيح .

وطبقا لفريدمان ، فان الاستهلاك الفعلي للأسرة قد يقسم ايضا الى عنصرين : دائم وانتقالي ، فالاستهلاك الدائم هو الاستهلاك الذي يتحدد بالدخل الدائم . اما الاستهلاك الانتقالي فانه قد يفسر باعتباره استهلاكاً غير متوقع مثل فاتورة الطبيب غير المتوقعة ، وفاتورة الكهرباء غير العادية . فاذا كان موجبا فان الاستهلاك الفعلي للأسرة يعتبر اكبر من الاستهلاك الدائم . واذا كان سالبا فان العكس الصحيح . والاستهلاك الانتقالي شأنه شأن الدخل الانتقالي يعتبر بطبيعته استهلاكاً مؤقتاً .

ثانيا : افترض فريدمان ان الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة (n) من الدخل الدائم . ويأخذ صيغة المعادلة التالية :

$$C_p = nY_p \quad (0 < n < 1)$$

ثالثاً:- افترض فريدمان انه ليس هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والدخل الدائم ، وبين الاستهلاك الانتقالي والدخل الدائم ، وبين الاستهلاك الانتقالي والدخل الانتقالي . ويدل الافتراض الاول على ان الدخل الانتقالي عشوائي بالنسبة للدخل الدائم ، وبينما يشر الثاني الى ان الاستهلاك الانتقالي يعتبر مستقلاً عن الاستهلاك الدائم . اما الافتراض الاخير وهو ان الاستهلاك الانتقالي يعتبر عشوائياً بالنسبة للدخل الانتقالي - فانه يدل على ان الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يساوي صفراً . ويعنى هذا ان الاسرة المحظوظة التي تحصل على دخل انتقالي موجب لن تغير استهلاكها (الذي يعتمد على الدخل الدائم) ، وانما سوف تدخر الدخل الاضافي . وكذلك اذا كانت الاسرة غير محظوظة بما فيه الكفاية وتحصل على دخل انتقالي سالب ، فانه لن تخفض استهلاكها ، وانما سوف تلجأ بدلاً من ذلك الى تخفيض مدخراتها .

ويرى فريدمان وآخرون ان الانفاق على السلع المعمرة ينبغي ان ينظر اليه بوصفه استثماراً وليس استهلاكاً . ويعزى السبب في ذلك الى ان السلع المعمرة لا تستهلك خلال السنة التي اشترت فيها . وانما تظل تقدم تياراً من الخدمات عبر عدد من السنوات . اما اذا حسبت قيمة الخدمات الخاصة بكل سنة على حدة ، فان الافتراض القائل بان الميل الحدي للاستهلاك يساوي صفراً من الدخل الانتقالي يعتبر معقولاً وجديراً بالتصديق . (مصدر سابق)

وبناء على الافتراضات الثلاثة ، يفترض ان الاسرة تخطط لاستهلاكها على اساس دخلها الدائم ، وان استهلاكها الدائم ، وان استهلاكها الدائم يساوي نسبة ثابتة (n) من هذا الدخل . ومن ثم فإنه في ظل فرضية الدخل الدائم ، فان العلاقة الاساسية بين الاستهلاك والدخل يمكن وصفها بدالة الاستهلاك الطويل الاجل . ومع ذلك ، ففي الاجل القصير تعتبر العلاقة الاساسية غامضة بسبب جانب الاستهلاك والدخل كما لو كانت دالة استهلاك قصير الاجل . (مصدر سابق)

(د) الاستهلاك والمتغيرات الاخرى

1. الانواق :

ان اختلاف ميول المستهلكين او الافراد ، فمن الهمية بمكان ان نشق دالة الاستهلاك كلية للاقتصاد . وتعتمد هذه الدالة على مجموعة محددة من ميول المستهلك . فاذا تغيرت ميول الافراد فجأة نحو الادخار ، فان دالة الاستهلاك الكلي سوف تتغير . وعلى سبيل المثال ، اذا قرر الافراد ادخار نسبة اعلى من دخولهم فان دالة الاستهلاك في الاجل القصير سوف تنتقل الى الاسفل ، ولكن ليس هناك دليل على ان ميول الافراد الاقتصادية تتغير سريعا بمرور الزمن . وحتى بعض الهوايات الاجتماعية فانها تعتبر عادة قصيرة العمر ولا تتطوي الا على نسبة طفيفة من ميزانية الاسرة . ومن ثم لاتمثل تغيرا في ميول المجتمع الاقتصادية . (ايدجمان،

1999، 152)

2. العوامل الاقتصادية - الاجتماعية :

يتأثر الاستهلاك بعوامل اقتصادية اجتماعية وتشمل العمر والتعليم والوظيفة والتركيب الاسري ، وبالنسبة للعمر ، فان الدخل الفردي ودخل الاسرة يأخذان في النمو منذ الشباب ، ويصلان الى القمة في منتصف العمر ، وبعدها يأخذ الدخل في النقصان في سن الشيخوخة وتأخذ نسبة الدخل المدخرة ، نفس النمط . فالادخار يزيد في سن الشباب ويصل الادخار الى القمة في منتصف العمر ، وبعدها يأخذ بالنقصان عند سن الشيخوخة . وهذا يعني ان الجزء الاكبر من الدخل يستهلك في سن الشباب والشيخوخة ، والجزء الاقل في منتصف العمر . كذلك نلاحظ ان نمط الاستهلاك الافراد في سن الشباب يختلف عن نمط الاستهلاك في سن الشيخوخة . وعلى سبيل المثال فان الافراد في سن الشباب ينفقون على السلع الاستهلاكية المعمرة اكثر مما ينفقه الافراد في سن الشيخوخة . (ايدجمان، 1999، 152-153)

3. الثروة : تدخل الثروة ضمن دالة الاستهلاك الكلي كمحدد للاستهلاك فهي تلعب ادوارا عدة في مقواة فريدمان عن الدخل الدائم .

اولا :- يتحدد الدخل الدائم بالثروة فان الدخل الدائم هو المقدار الذي تستطيع ان تنفقه الا سرة على الاستهلاك ، بينما تبقى ثروتها دون ان تمس . بالرغم من الثروة لاتظهر صراحة في دالة استهلاك فريدمان ($C_p = nY_p$) فانها تدخا ضمنيا في الدخل الدائم كمتغير .

ثانيا :- ان الثروة اونسبة الدخل الدائم المشتق من الثروة غير الشرية . الى الدخل الدائم . تساعد في تحديد نسبة (n) بين الاستهلاك الدائم والدخل الدائم ووفقا لفريدمان ان الافراد يدخرون جزئيا لمواجهة الحالات الطارئة او الملحة وبعض اشكال الثروة تعتبر ملائمة اكثر من غيرها كاحتياطي . (ايدجمان، 1999، 153-155)

4. الكسب الرأسمالي :

يثور الجدل على ان المكاسب او (الخسائر) الرأسمالية تؤثر على الاستهلاك الكلي . اذ ان الكسب الراسمالي لابد ان يؤدي الى زيادة الاستهلاك عن طريق زيادة صافي ثروة الفرد ، بينما تؤدي الخسارة الرأسمالية الى تخفيض الاستهلاك . وقد قام عدد من الاقتصاديين بالبحث في هذه العلاقة مثل جون ارينا الذي وجد انه ليست هناك علاقة بين الاستهلاك الكلي وبين المكاسب والخسائر الراسمالية وقد توصل الى هذه النتيجة في الفترة مابين (1946-1964) رغم ان اسعار الاوراق المالية كانت متقلبة هذه الفترة ، محققة مكاسب وخسائر راسمالية كبيرة ، اذ كانت المكاسب هي الغالبة . وقد رأى ارينا انه لاتوجد اية علاقة بين الاستهلاك الكلي والمكاسب الراسمالية . ويرجع السبب في ذلك الى ان الاوراق المالية يمتلكها اصحاب الدخل العالي ، الذين لايتجيب استهلاكهم للتحركات القصيرة الاجل في اسعار الاوراق المالية . (ايدجمان، 1999، 155-156)

5. سعر الفائدة :

افترض الاقتصاديون التقليديون ان الاستهلاك دالة في سعر الفائدة وكان اعتقادهم السائد في تلك الفترة ، ان زيادة سعر الفائدة تشجع الادخار وتعوق الاستهلاك ، ولكن بعدها بدأ الاقتصاديون يشكون في هذه الفرضية من الناحية النظرية والتطبيقية . فزيادة سعر الفائدة قد يشجع الادخار ويعوق الاستهلاك ، ولكن قد يكون له تأثير عكسي . فاذا كانت مدخرات الفرد من اجل الحصول على دخل ثابت في سن التقاعد او في اي وقت اخر ، فانه سوف يجد نفسه عند اسعار الفائدة الاعلى يستطيع ان يدخر قدرا اقل من دخله الجاري ويحقق هدفه ، لانه في ظل سعر الفائدة الاعلى سوف تكسب مدخراته عائدا اعلى وتتمو بمعدل اسرع . وبالتالي يمكن ان يستمتع باستهلاك جزء كبير من دخله الجاري . واذا كان افراد المجتمع ككل يستهدفون الادخار ، فان زيادة سعر الفائدة ينتج عنها نقص في الادخار وزيادة في الاستهلاك ، وهذا عكس ماذهب اليه الاقتصاديون التقليديون . (ايدجمان، 1999، 156-157)

6. مستوى الاسعار :

لقد افترض حتى الان ان الاستهلاك دالة في الدخل الحقيقي . وعليه فان الزيادة في الدخل النقدي المصحوبة بزيادة مساوية في مستوى الاسعار لن تغير من الاستهلاك الحقيقي . واذا كانت الاسر في الواقع لن تغير استهلاكها الحقيقي عندما تواجه زيادات بنسب متساوية في الدخل النقدي ومستوى الاسعار (مع افتراض ثبات الثروة الحقيقية)فانها تعتبر خالية من الخداع النقدي ومن ناحية اخرى اذا لجأت الى تغير استهلاكها الحقيقي فانهم ، حينئذ ، يواجهون خداعا نقديا . وكان اعتقاد الاقتصاديين لسنوات ان المستهلكين احرار من خداع النقود الذي لاينطوي على اي منطق ، كما لم يثبت بالدراسة العلمية وجود اي دليل على خداع النقود . ومع ذلك وجد كل من برنسون و كليفوريك في دراستهما ، ان خداع النقود يتعلق بدالة الاستهلاك . وقد استخدمتا بيانات احصائية للفترة (1955-1965) وكانت النتيجة التي تحصلا عليها ان مستوى الاسعار يلعب دورا هاما في تحديد نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي . (ايدجمان، 1999، 158-

(159)

المبحث الثاني :- البطالة

اولا // المقدمة

يعد الحديث عن البطالة الان في وقته تماما ,فقد أصبحت البطالة اليوم المشكلة الأولى لمختلف دول العالم ,فهناك ما يزيد عن مليار عاطل عن العمل ,موزعين على مختلف أنحاء العالم .ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة فبعد أن كانت جزء من حركة الدورة الاقتصادية في البلدان الصناعية المتقدمة ,أصبحت الآن مشكلة هيكلية تتفاقم سنة بعد أخرى بالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي . لقد أصبحت مشكلة البطالة ,تمس استقرار المجتمعات وتماسكها ,لاسيما في البلدان النامية ومنها العراق , نظرا لأثارها السلبية ,ومما يزيد من خطورة المشكلة على مستوى العراق ,هو تزايد أعداد العاطلين سنة بعد أخرى ,في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني ,وتدني ظروف الإنتاج عن سابقها , فضلا عن عمليات التحول إلى اقتصاد السوق (الخصخصة) من خلال تقليص فرص العمل في القطاع العام , والتي أدت إلى تفاقم المشكلة .وباتت مشكلة البطالة تتركز السياسيين والاقتصاديين ,وهاجس خوف للعراقيين ,كونها تزيد من معدلات الفقر وتدفع الشباب باتجاه ارتفاع معدلات الجريمة والإرهاب , فضلا عن تداعياتها الاجتماعية الأخرى

ثانيا // تعريف البطالة

هي الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الاجور السائدة وحجم العمل المستخدم عن تلك المستويات خلال فترة زمنية معينة اي ان حجم الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل .

(حسين، 2012)

ثالثا // أنواع البطالة

- البطالة الدورية :

يظهر هذا النوع نتيجة للدورات الاقتصادية أو التقلبات في الأعمال التي أخذت تصيب البلدان الصناعية بشدة وبصورة منتظمة منذ الثورة الصناعية ,ازدادت هذه الدورات شدة في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين ,ويرافق هذه الدورات والتقلبات في الأعمال فترات من الركود في الفعاليات

الاقتصادية أو فترات كساد ,حيث يقل الطلب الكلي ويتقلص الإنتاج وتتولد البطالة . إن مدى تأثير هذا النوع لم يعد مقتصرًا على الدول المتقدمة, ولم يعد صفة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي فقط حيث إن تأثيره قد اتسع ليشمل الدول النامية أيضا وذلك لارتفاع درجة الترابط والاعتماد بين اقتصاد هذه البلدان مع اقتصاد الدول المتقدمة فالدول النامية هي في الغالب دول مصدرة للمواد الأولية التي تعتمد عليها الدول الصناعية في اغلب نشاطاتها الصناعية ,وهذا يعني أن الركود الذي يصيب الصناعة في الدول المتقدمة سيؤدي حتما إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية متسببا بذلك في انخفاض إيرادات الدول النامية ,والى تأثير النشاط الاقتصادي فيها والذي ينعكس على حجم القوى العاملة فيها وبظهور البطالة بشكل ملازم لظهورها في الدول المتقدمة (هاشم، 2011، 59)

• البطالة الموسمية :

تنشأ في الأعمال والمشاريع التي يتأثر العمل فيها بتغير المواسم أو الظروف المناخية والتي يرتبط إنتاجها بالظروف الطبيعية والمناخية والتي تؤثر بشكل مباشر بحجم النشاط الاقتصادي وإنتاجه خلال بعض الفصول السنة ,حيث يتأثر الإنتاج زيادة وانخفاضا أو ركودا تبعا للتغيرات المناخية والطبيعية , وما يتبع ذلك من انخفاض الطلب على القوى العاملة أو زيادته , ويظهر هذا النوع من البطالة في القطاع الزراعي وفي النشاطات التي تعتمد عليه ,كما يظهر في قطاع السياحة وفي نشاطات البناء و التشييد و صيد الأسماك. (هاشم، 2011، 60)

• البطالة الاحتكاكية :

تنشأ نتيجة صعوبة انتقال العمال بين المشاريع الإنتاجية المختلفة في البلد, وتعود هذه الصعوبة إلى جهل العمال بفرص العمل المفتوحة أمامهم في المناطق الأخرى ,أو ترجع إلى صعوبة انتقالهم من محلات العاطلين إلى مقرات أعمالهم كما وتظهر هذه البطالة نتيجة عدم تدريب العمال العاطلين على المهن و الأعمال التي يحتاجها المجتمع ,أما بسبب عدم رغبتهم في التدريب أو إلى عدم رغبتهم في القيام بأعمال أخرى غير الأعمال التي مارسوها سابقا ,يعود سبب ظهور هذه البطالة إلى عاملين أساسيين هما :- تغير الطلب على الصناعات و حدوث تغيير كبير في الهيكل الصناعي كظهور صناعات جديدة أو اختفاء الصناعات القديمة . قد تظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة للتقدم التكنولوجي في الإنتاج وإحلال الآلة أو طرق الإنتاج الحديثة محل العمال. كما يطلق على البطالة الاحتكاكية التي

تنشأ نتيجة للتقدم التكنولوجي في الإنتاج وإحلال الآلة أو طرق الإنتاج الحديثة محل العمال بالبطالة الفنية أو التكنولوجية . (هاشم، 2011، 61)

• البطالة الهيكلية :

هي وجود جزء من القوة العاملة التي لا تستطيع العمل سواء في قطاع الزراعة أو الصناعة أو التجارة بسبب تطور أساليب الإنتاج وعدم تأهل هذه القوة العاملة لهذه الأسباب المتطورة ففي خلال أقل من قرنين من الزمن انتقلت البشرية من عصر الثورة الصناعية إلى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ،ومن ثم أسهمت الاتصالات والمعلومات في تحسين قدرات المجتمعات البشرية على زيادة الإنتاج وأدخلت بذلك الثورة العلمية والتكنولوجية تغييرا شاملا في أساليب العمل ، ونتيجة لذلك حصلت تغيرات هيكلية عميقة اودت بكثير من الصناعات العتيقة إلى التقهر وإلى بروز أنواع أخرى محلها ، وعليه فإن البطالة الهيكلية تعرف بأنها ذلك النوع من البطالة التي يتعرض إليها جزء من القوى العاملة بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القوي ، وتؤدي إلى حدوث حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتوفرة ، ومؤهلات وخبرات العمال العاطلين عن العمل والباحثين عنه . ويعود سبب هذه التغيرات الهيكلية إما إلى تغير نمط الطلب على السلع والخدمات الذي يؤدي بدوره إلى نمط الطلب على العمل ، أو إلى تطور أساليب الإنتاج والذي ينجم عنه عدم المواءمة بين المهارات المتوفرة وبين المهارات المطلوبة.

(البريفكاني، 221)

• البطالة المقنعة :

تعبر عن حالة الأفراد الذين يمارسون أعمالا لا تتخفف فيها إنتاجيتهم الحدية عن المستوى الذي تنسجم مع مستواهم التعليمي والمهاري ، أو هي حالة من سوء استخدام عنصر العمل والتي تتمثل في نقص تشغيل هذا العنصر عن مستوى معياري معين فالبطالة المقنعة هي تعطل غير ملموس وغير قابل للقياس الكمي يستمر من خلالها العاطلون في حياتهم الاعتيادية وقد يتلقون دخول محددة أو غير محددة . وتعرف البطالة المقنعة أيضا بأنها زيادة في حجم القوى عن الحد الأمثل وتظهر هذه الحالة من البطالة عند عدم التناسب بين المورد الأرضي والقوى البشرية، ويكون ذلك غالبا في المزارع الأهلية الصغيرة ، حيث يعمل جميع أفراد الأسرة في قطعة الأرض التي يملكونها حتى لو لم يتطلب المزيد من عنصر العمل . فالبطالة المقنعة تعرف بشكل عام بأنها وجود أعداد من القوى

العاملة تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج السائد، مما يترتب عليه أن تصبح الإنتاجية الحدية لهذه القوى العاملة الفائضة مساوية للصفر . ويظهر هذا النوع من البطالة في الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم ويتم استخدام هذا التشغيل لحل مشكلة البطالة في المجتمع. (البريفكاني، 221)

• البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية :

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية هي تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية. (الطيب، 2003، 5)

• البطالة القطاعية :

تحدث هذه البطالة في قطاعات تعتمد على مواد أولية غير متوافرة محليا مما يجعل العملية الإنتاجية تتوقف كلياً أو جزئياً ريثما يتم تأمين المواد اللازمة لها ، كما هو الحال في فترة الحصار الاقتصادي على العراق ،وتوقف استيراد المواد الأولية فأدى إلى توقف الكثير من الصناعات المحلية (د.زاهد قاسم بدن، 2015، 28)

رابعاً // البطالة في الفكر الاقتصادي

• تفسير البطالة عند الكلاسيك

تميزت الكلاسيكية عن المدارس الأخرى في دراسة مشكلة البطالة، حيث ان التوازن الاقتصادي العام لدى هو توازن التوظيف الكامل وهو الوضع المألوف والطبيعي، وان أي توازن يكون دون مستوى التوظيف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية هو توازن غير مستقر ،أي أن الكلاسيك افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار ،واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع فلو حدث وإن كان عرض المدخرات في السوق أكبر من الطلب عليها، فإن ذلك يؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة، وحينما ينخفض سعر الفائدة ينقص بالتالي عرض المدخرات يتوازن حجمها مع حجم الاستثمار، ويحدث العكس في حالة زيادة الاستثمار على الادخار، إذ يرتفع سعر الفائدة وتزيد المدخرات إلى أن

يتساوى مع حجم الاستثمار، أما إذا كانت هناك بطالة بين العمال، بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه فإن علاج ذلك يكون سهلاً وتلقائياً من خلال انخفاض الأجور، إذ تؤدي البطالة إلى إيجاد تنافس بين العمال للحصول على فرص التوظيف، ويجعلهم يقبلون أجوراً أقل، والأجور الأقل تعني انخفاض تكاليف الإنتاج، التي تؤدي إلى زيادة الأرباح لدى رجال الأعمال، ومن ثم تزيد الحافز لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمل إلى أن تختفي البطالة بين صفوفهم، وهذا يعني أن الكلاسيك قد افترضوا أن علاج البطالة إنما يتأتى من خلال مرونة تغير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة في سوق العمل. (د. زاهد قاسم بدن، 2015، 22)

• تفسير البطالة في المدرسة الماركسية

الماركسية هي صرح يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية تتمثل في الفلسفة الجدلية (الديالكتيك)، والمادية التاريخية، والاقتصاد السياسي، وليس من الممكن عرض أية قضية من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تناولها (K. Marx)، دون أن توضع في أطارها التحليلي الواسع الذي يراعي هذه الأجزاء الثلاثة، وقد استخدم (ماركس) ببراعة أدواته في تحليل قوانين النمو والحركة للمجتمعات البشرية، مع التركيز بصفة أساسية على النظام الرأسمالي على الرغم من أننا سنقتصر في تحليل وعرض وجهة نظر المدرسة الماركسية في مشكلة البطالة.

يرى (Marx) أن الرأسمالي وهو يسعى نحو الربح في نظام تحكمه المنافسة التامة، فيكون مضطراً لأن يتوسع في مجال إنتاجه بتحويل جزء من فائض القيمة (الربح) إلى رأس مال، ولا مناص أمامه إلا اللجوء إلى تراكم رأس المال، بيد أن التوسع في الإنتاج بفرض جني المزيد من الأرباح، لا يتطلب تراكم رأس المال الثابت الممثل في الآلات والمباني والمعدات والمواد الخام فحسب بل أيضاً زيادة في عدد العمال، وفي الأجل القصير تؤدي زيادة طلب الرأسماليين على العمال إلى ارتفاع مستوى الأجور، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الربح، وتلك في الواقع مشكلة تحتاج إلى حل عن طريق إحلال الآلات محل الأيدي العاملة، ولذلك نلاحظ أن (Malthus) عدّ أن تجربة التحول إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي ترتب عليها حدوث مشكلة خطيرة، بحيث زادت الكثافة السكانية ولم ترافقها زيادة في بناء المساكن والخدمات، فانتشرت الأمراض والردائل الاجتماعية وارتفعت معدلات البطالة، وعانى العمال الذين حالفهم الحظ

بالعمل من ظروف قاسية، سواء من حيث انخفاض الأجور ،أم طول ساعات العمل، أم غياب الأمن الصناعي فطالب بالموانع الوقائية

لكن (Marx) رفض المنطق الكلاسيكي ويرى فيه تشهيراً بالجنس البشري، وأشار إلى أن هناك وسائل يلجأ إليها الرأسماليون لإيقاف مفعول اتجاه الأجور نحو التزايد، وهي تكثيف ساعات العمل، أو استخدام الآلات التي تحل محل العمل الإنساني، وتؤدي إلى زيادة البطالة مكونة بذلك الجيش الاحتياطي للعمال العاطلين، ومبين أن البطالة هي جزء لا يتجزأ من أسلوب الإنتاج الرأسمالي وشرط لوجوده، وذلك لأن وجود الجيش الاحتياطي يمدد بالأيدي العاملة الرخيصة، بين (ماركس) أن مشكلة البطالة تحصل بسبب فائض القيمة الذي يترجم اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع، أي أن الطلب على السلع يتكون من الدخول المدفوعة الى عناصر الإنتاج وفي مقدمتها عنصر العمل، في حين ان العرض يتكون من الدخول المدفوعة وغير المدفوعة المتمثلة في فائض القيمة، فيكون العرض أكبر من الطلب ويحصل الاختلال وتحصل المشكلة، بسبب الاستغلال الذي يلحق بالعامل من قبل الرأسمالي، وبالتالي يقل الإنتاج لوجود مخزون غير مرغوب فيه، فيقل الطلب على العمل ويحصل الركود وتحدث البطالة بشكل واضح (د.زاهد قاسم بدن، 2015، 23)

• تفسير البطالة عند التقليديين الجدد

كانت رؤى الاقتصاديين ونظرياتهم ومواقفهم تجاه القضايا الاقتصادية تتأثر دائماً بالمشكلات المهمة التي كانت تشغل عصرهم ،وبطبيعة المصالح والقوى الاجتماعية التي يدافعون عنها ،وعموماً فقد ظهرت مدرسة التقليديين الجدد (Neoclassical) ويمكن تقسيمها من الناحية الشكلية إلى خمس مدارس ، في الوقت الذي كان فيه الواقع الاجتماعي التاريخي يزخر بألوان عديدة من المشكلات والتناقضات الاقتصادية التي صاحبت نشوء مجتمع الرأسمالية الصناعية .

إن (Neoclassical) أعادوا تأكيد ثقتهم في قانون (Say) للأسواق ومن ثم أنكروا إمكان تعرض النظام الاقتصادي إلى الأزمات، وبذلك نفوا احتمالات وجود البطالة على نطاق واسع ،وقد أكد ذلك الفريد مارشال واتفق مع (Neoclassical) على افتراض حالة المنافسة الكاملة ،وتوافر مرونة أسواق العمل وعدم جمود الأجور لعلاج ما يسمى البطالة جزئية في بعض القطاعات، وعليه فان البطالة التي تحدث في اية فترة ،أما ان تكون بطالة اختيارية او بطالة هيكلية وهو الأمر الذي أكده الاقتصادي (بيجو 1933).

لهذا كان (Neoclassical) يعتقدون أنه يوجد ميل كامن في النظام يدفعه نحو تحقيق التوظيف الكامل، باستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث طبيعية أو حروب أو اضطرابات نقدية شديدة، وإذا كان (Neoclassical) أنكروا الأزمات العامة والبطالة الواسعة واهتموا أساساً بالأجل القصير، وأمنت هذه المدرسة بفاعلية التقدم التكنولوجي ودوره في مواجهة قانون الغلة المتناقضة وتحقيق النمو الاقتصادي المصحوب بالتوظيف الكامل على أنه عملية تدريجية ومستمرة وأنها تراكمية ومتسقة

تلك النظرة المتفائلة بشأن مستقبل النمو التي طغت على الفكر (النيوكلاسيكي)، كانت تعود إلى الظروف التاريخية التي شهدتها البلدان الصناعية الرأسمالية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، إذ شهدت هذه الفترة تحسناً كبيراً في الفنون الإنتاجية ووسائل النقل والمواصلات وتوسعاً في تراكم رأس المال، ونهباً كبيراً لموارد المستعمرات وشبه المستعمرات والبلاد التابعة لها، الأمر الذي وفر قدراً كبيراً من الموارد التي وضعت لخدمة النمو الاقتصادي، وأسواق واسعة لتصريف المنتجات الفائضة التي ضاقت عن استيعابها الأسواق المحلية، واستعمال عنصر العمل الرخيص بالمستعمرات فأسهمت في تخفيف التناقضات ومشكلات النظام الرأسمالي، وما أن دخلت البلدان الصناعية في أعتاب القرن العشرين حتى كانت هناك سلسلة من الاختراعات والابتكارات والمنتجات الجديدة، التي أدت دور القاطرة للنمو، كانت الأجور الحقيقية فوق حد الكفاف بدرجة ملحوظة، وكان معدل الربح عالياً، ولم يمثل الربح نصيباً كبيراً متزايداً من الدخل القومي، وتضاءل الخوف من فكرة الركود وأجور الكفاف كذلك وفر التقدم التكنولوجي في تلك الآونة، إمكان الإحلال بين عوامل الإنتاج ومن خلال بدائل مختلفة، إذ أصبح من الممكن إحلال الآلة مكان العمل، ومعنى ذلك أن التراكم أصبح من الممكن أن يتحقق دون أن تترتب على ذلك زيادة في الطلب على القوة العاملة، وبذلك استطاع (النيوكلاسيك) أن يفصلوا نظرية التراكم عن نظرية السكان، على أن هذا الإحلال وإن كان يسبب بطالة احتكاكية فإن تلك البطالة مصيرها إلى الزوال، لأن عملية النمو مستمرة ومتواصلة وتدعمها الوفورات الخارجية والداخلية، التي تحققت من عمليات التوسع المستمرة داخل المنشأة وخارجها، وهي الوفورات التي تتمثل في الزيادة التي تحدث في الإنتاجية، أو الانخفاض في الكلفة، وما يولده ذلك من انتعاش وطلب مستمرين على العمالة، ومهما يكن من أمر فإن النظرية (النيوكلاسيك) لم تعط مشكلة البطالة اهتماماً يذكر، لأنها آمنت بقانون (ساي) للأسواق ومن ثم افترضت حالة التوظيف الكامل (د. زاهد قاسم بدن، 2015، 24)

• تفسير البطالة في المدرسة الكينزية

أهتم الاقتصادي الانكليزي (J.M. Keynes) بظاهرة البطالة اهتماماً كبيراً، إن اهتمامه ببحث البطالة دفعه إلى أن ينشر عام (1936) كتابه الشهير (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود)، وقد وصف نظريته بأنها نظرية الكساد والبطالة، إذ كانت المشكلة المحورية الرئيسة التي بحثها (Keynes) هي كيف يمكن التخلص من مشكلة البطالة، وتحقيق التوظيف الكامل وبذلك خرج على التقاليد الفكرية التي كانت في عصره، وهي التقاليد (الكلاسيكية) و (النيوكلاسيكية) التي كانت تتكرر حدوث البطالة على نطاق واسع، وتقتض أن تحقيق التوظيف الكامل هو الوضع الطبيعي والمألوف للنظام الرأسمالي، ولكن معاشته لأحداث الكساد الكبير (1929-1932)، كانت من أهم العوامل التي أثرت في تغيير فكره وتشكيل وعيه الجديد.

إن التأثير الكبير لهذه الأزمة لا يعود إلى حجم الأزمة وإنما إلى السنوات المزدهرة التي عرفها العالم قبل اندلاع الأزمة، كما في السنوات (1924-1928) فكان التغيير الكبير والسريع من الازدهار إلى الكساد ملحوظاً ومفاجئاً، في الوقت الذي تقتض فيه النظرية التقليدية عدم حدوث بطالة غير إرادية، لأن حدوث التعديل في معدل الأجور يضمن أن العاطلين يعاد استخدامهم مرة أخرى، فضلاً عن ذلك فإن حاجة العاملين إلى دخل لشراء السلع تدفعهم إلى قبول العمل حتى ولو بأجور منخفضة وذلك لأن الأجور مرنة بصورة كاملة في حالة الارتفاع والانخفاض، وعليه فإن الأسواق تستعيد التوازن بسبب مرونة الأجور بصورة تلقائية.

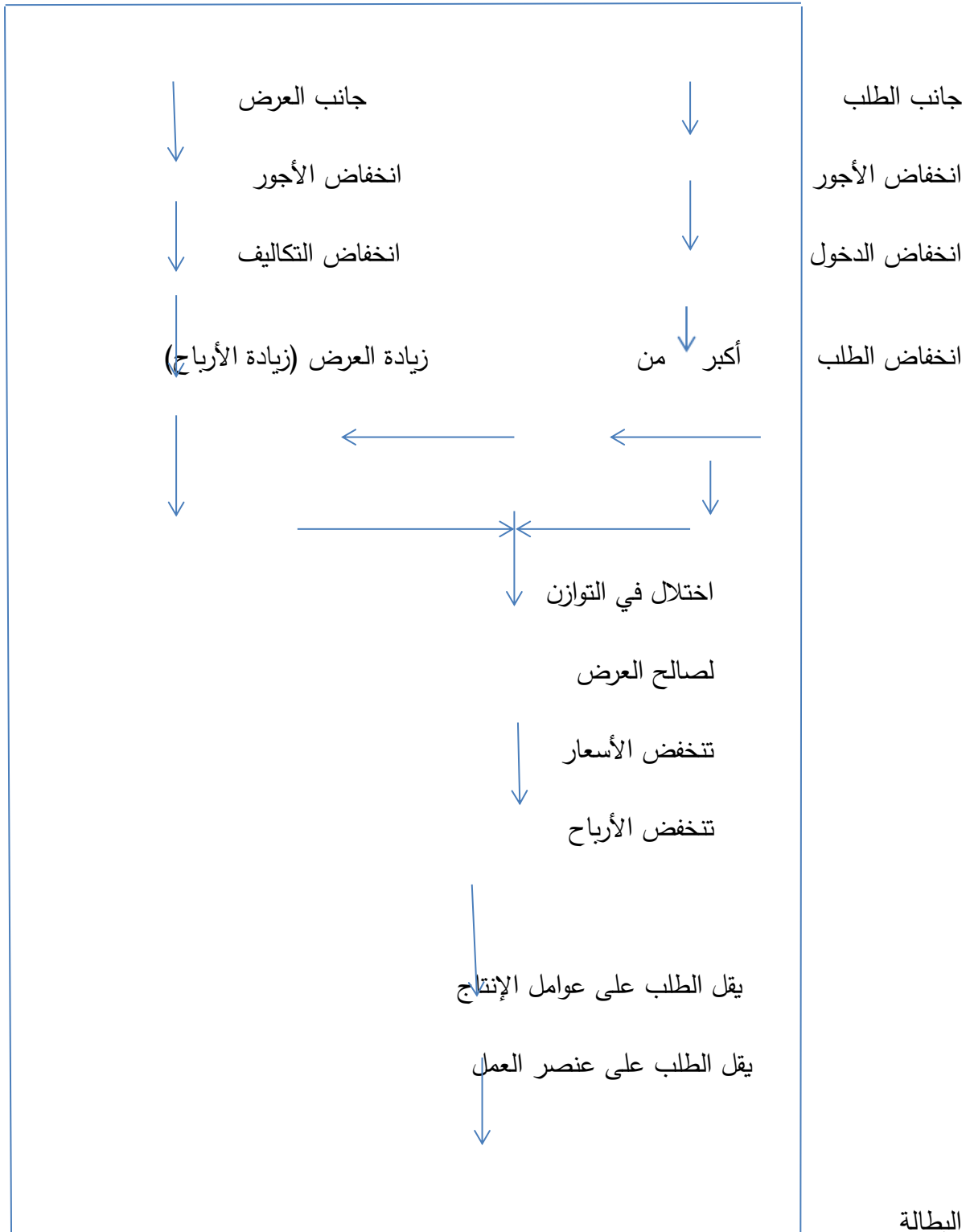
بعد تقاوم الأزمة التي بدأت في بداية (1929) حيث الانخفاض الشديد في أسعار الأسهم والسندات في بورصة (نيويورك) وسمي باليوم الأسود، بسبب الخسائر الكبيرة التي أدت إلى إفلاس أكبر المؤسسات المالية، والتي لها دور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي، قدم (Keynes) نقداً للنظرية التقليدية، أذ ان هناك احتمالاً كبيراً في ان يؤدي انخفاض الأجور إلى تفاقم البطالة، بدلاً من القضاء عليها، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل أهمها أن الأجور عندما تنخفض يقل الطلب على السلع والخدمات، هذا ما يدفع المنظمين إلى تخفيض الإنتاج فينخفض مستوى التشغيل وتزيد البطالة.

بين (Keynes) أن حجم البطالة الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظيف، وبناء عليه فان قوة العمل تكون مستخدمة استخداماً ناقصاً في حالة عدم كفاية الطلب

الكلي الفعال ،الذي ينقسم عند(كينز) إلى طلب على سلع الاستهلاك ،وطلب على سلع الاستثمار، فضلاً عن ذلك فرق بين الادخار والاستثمار، ويرى أنه ليس من الضروري أن يتساوى الادخار مع الاستثمار وخصوصاً بعد التطورات الكبيرة التي حدثت في أسواق المال، وانطلاقاً من هذه الحقيقة فرق بين الميل للادخار وبين الميل للاستثمار، ويبيّن أن كلا منها يخضع لعوامل مختلفة.

لما كانت هناك علاقة دالية بين مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار القومي، فإن انخفاض الدخل القومي سيؤدي خلال المدة الجارية إلى تقليل حجم الادخار حتى يتعادل مع حجم الاستثمار في نهاية المدة، وبذلك يتحدد توازن الدخل القومي عند مستوى أقل من مستواه في بداية المدة، وخلال هذه المدة يكون هناك انكماش قد حدث مسبباً معه حدوث بطالة بين صفوف العمال، وبحسب هذا المنطق نجد ان توازن الدخل القومي قد تحقق عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، وهذا عكس ما كان يتخيله(الكلاسيك) و(النيوكلاسيك)، أما اذا كان مستوى الاستثمار أكبر من الادخار، فسوف يحصل عكس الحالة الأولى ويتحقق التوازن وتختفي البطالة، هذا يعني أن(كينز) أهتم بدراسة وتحليل البطالة في الأجل الطويل، فالبطالة الجزئية عند الكلاسيك تعود إلى ظاهرة جمود الأجور وعدم كمال الاسواق أما عند(كينز) فالبطالة تعود إلى نقص الطلب الكلي الفعال، ويوضح الشكل(1) كيفية حدوث البطالة في الفكر(الكينزي) .

شكل (1) يوضح كيف تحصل البطالة في الفكر (الكينزي)



(د. زاهد قاسم بدن، 2015، 5)

• تفسير الهيكلين للبطالة

أعتمد (Joseph Schumpeter) على منطلقات أساسية من أجل تحليل النشاط الاقتصادي، وتفسير ظاهرة البطالة التي تحدث في الاقتصاد، وهي أن المنظم وهو الفرد الذي يمتلك مواصفات فذه في إنشاء وإقامت المشروعات، ويستطيع اتخاذ القرارات الشجاعة والنضرة بعيدة المدى، وهو نوعية خاصة من البشر التي قام التطور الاقتصادي على جهودها، المنظم يؤلف بين عوامل الإنتاج من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، ويقوم بحشد الموارد ويجدد في إنتاجه من خلال سلع جديدة، أو إضافة خطوط إنتاجية جديدة، أو مواد أولية جديدة، فتزيد من كفاءة الموارد الاقتصادية المستخدمة ويختلف عن الرأسمالي الذي يقدم الأموال، إنما هو يدير الأموال. اختلف (Schumpeter) مع من سبقوه في النظر إلى الأرباح غير العادية (الاحتكارية)، بأنها في نظرهم استغلال للقوة العاملة التي تؤدي إلى حالة الاختلال وحدوث المشكلة الاقتصادية التي تتم معالجتها عن طريق اليد الخفية، أما (Schumpeter) فقد نظر إلى هذه الأرباح غير العادية بأن لها دوراً مهماً وذلك لأنها تحفز المنظم على إقامة المشروعات وتطويرها، ووعدها عائداً للمغامرة والابتكار، وإن كان يرى مع مرور الزمن تختفي هذه الأرباح بفعل المنافسين الجدد الذين يدخلون ساحة تقليد الإنتاج، فالمنافسة مهمة عند الهيكلين في مجال السلع الجديدة وليست في مجال الأسعار. فرق (Schumpeter) بين الاختراع والابتكار، فالاختراع هو إنجازات العلماء والباحثين في المجال النظري لتطوير السلع والآلات والمواد وطرائق الإنتاج، أما الابتكار فيشير إلى جهود المنظمين في استخدام المخترعات في الإنتاج التجاري، في شكل سلع جديدة بغرض تحقيق الربح، ونظر إلى الابتكار بأنه مصدر الرخاء والتجديد والحيوية في النظام الرأسمالي، فضلاً عن أهمية الائتمان المصرفي عند (Schumpeter) من أجل تمويل العملية الاستثمار، وهو الدور الذي تقوم به المصارف في تجميع المدخرات من القطاعات الاقتصادية وتقديمها إلى المنظم مقابل سعر فائدة معين.

في ضوء هذه المنطلقات الأربع التي أعتمد عليها رائد المدرسة الهيكلية استطاع أن يقدم تفسيراً لكيفية حدوث البطالة من خلال الآتي:

أفترض في البداية أن الاقتصاد في حالة توازن مستقر عند مستوى التوظيف الكامل، أو أقرب للتوظيف الكامل، وأن هناك ثباتاً في حجم العمالة ورأس المال وحجم الموارد والطرائق الفنية للإنتاج، وحقق بعض المنظمين فرصاً للابتكار المربح، أي حولوا بعض المخترعات إلى ابتكارات جديدة في مجال الإنتاج السلعي، وحققوا أرباحاً عالية وذلك باستخدام موارد مالية باقتراضها من المصارف، وأن الأرباح التي

حققها المنظمون شكلت حافزاً لدخول منظمين جدد لإنتاج السلعة وتقليدها ،فأصبح استثماراً أولاً واستثماراً تابعاً، وكلما حقق هؤلاء أرباحاً دفع إلى دخول منظمين جدد لإنتاج السلعة ،وتسري موجة من التغير والانتعاش بسبب هذا الابتكار. عموماً يتزايد الاستثمار والإنفاق الكلي ويتجه الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع وتخفض البطالة إلى أدنى مستوى لها ،وترتفع أسعار السلع الاستثمارية بسبب عدم مرونة عرضها في الأجل القصير ،وكذلك أسعار السلع الاستهلاكية بعد أن غادر إنتاجها قدر ما من عناصر الإنتاج، التي جذبتها الدخول المرتفعة في صناعة السلع الاستثمارية بعد ظهور السلع الجديدة ،إذ سيضطر المنتجون القدامى لتغيير منتجاتهم بعد أن يكون الطلب عليها قد انخفض وكذلك أسعارها بسبب المنافسة ،وبسبب الأسعار المنخفضة التي نجمت عن هذه التكنولوجيا لذلك تضطر الكثير من المشاريع إلى الإفلاس والإغلاق وتسريح العاملين ،فتحدث البطالة وتنتشر بشكل واضح في النشاط الاقتصادي.

(د.زاهد قاسم بدن، 2015، 28)

المبحث الثالث : الانفاق الحكومي والبطالة في العراق

اولا // الانفاق الحكومي في العراق بعد 2003

شهد الانفاق الحكومي في العراق تطورات عديدة اثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والتي ادت الى تقليل وسائل تمويل الانفاق الحكومي بسبب منع التصدير للنفط الخام والذي يعد الممول الاساسي للموازنة العامة مروراً بالأوضاع الاخيرة التي مر بها العراق بعد الاحتلال.

جدول (1) حجم الانفاق الحكومي ومعدل نمو الانفاق والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة

القيمة: مليار دينار

(2011-2003)

السنة	الانفاق الحكومي	معدل نمو الانفاق	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
2003	4,827,493		29,585
2004	31,850,100	559.8	47,959
2005	35,981,200	12.1	64,000
2006	50,936,300	41.16	95,588
2007	57,947,000	13.8	111,455,813
2008	59,861,974	3.3	157,026,061
2009	69,165,523	15.5	130,642,187
2010	84,657,467	22.4	158,521,511
2011	96,662,767	14.2	211,309,950

(مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 2014)

نلاحظ من خلال الجدول (1) ان الانفاق الحكومي قد ازداد من (4,827,493) مليار دينار عام 2003 الى (96,662,767) عام (2011) اي انه قد ازداد بمقدار (91,835,283) مليار دينار وان السبب في ذلك يعود الى التوسع في الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري نتيجة لزيادة الايرادات النفطية التي تعتبر الممول الاساسي للأنفاق الحكومي الذي يقارب (95 %) من إيرادات الموازنة, حيث اسهم النفط الخام وبمقدار كبير في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تصدير النفط الخام الى السوق العالمية وبأسعار مرتفعة الامر الذي مكن الاقتصاد العراقي من سد النقص الحاصل في إيرادات الدولة من القطاعات الانتاجية الاخرى مثل (الزراعة و الصناعة) التي اصابها الضعف. وقيام الدولة بزيادة الرواتب والاجور لتحسين المستوى المعاشي للعاملين في القطاع العام . اما الناتج المحلي الاجمالي فقد ازداد من (29,585) مليار دينار عام (2003) (211,309,950) مليار دينار عام (2011) أي انه قد ازداد بمقدار (211,280,365) مليار دينار ويعود السبب ايضا الى زيادة تصدير النفط الخام الذي رفع قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

1. الانفاق الاستثماري :

الجدول (2) الانفاق الاستثماري ومعدل نموه في العراق بعد سنة (2003)

السنة	الانفاق الاستثماري (مليون دينار)	معدل نموه %	GDP بالاسعار الجارية (مليار دينار)	نسبة الانفاق الاستثماري/ GDP %	نسبة الانفاق الاستثماري/اجمالي الانفاق العام %
2003	1,869,900		29,585	6320.4	38.7
2004	5,114,000	173.49	47,959	10663.3	16.1
2005	7,550,000	47.63	64,000	11796.9	20.1
2006	9,382,800	24.28	95,588	9815.9	18.4
2007	16,671,227	70.52	111,455,813	143.6	27.6
2008	15,671,227	-2.05	157,626,061	99.4	26.2
2009	15,017,443	- 4.17	130,642,187	114.1	21.7

27.1	149.4	158,521,511	57.66	23,676,772	2010
31.1	142.3	211,309,950	26.99	30,066,293	2011
-		211,309,950	23.63	37,177,897	2012

(مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 2014)

يمكن بيان العلاقة بين الانفاق الاستثماري والنتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من خلال الجدول السابق، اذ يتضح التحسن ذي نسبة الانفاق الاستثماري بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي بعد سنة (2003) على الرغم من الظروف التي مر بها العراق الا ان الواقع يشير الى غير ذلك فالإقتصاد العراقي يتصف باانه مختل هيكليا بسبب اعتماده على الموارد النفطية وبدرجة كبيرة وعدم تمكن القطاع الصناعي من تحقيق الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات التنموية .

ونلاحظ من الجدول ان النفقات الاستثمارية قد ازدادت من (1,869,900) مليون دينار عام (2003) الى (37,177,897) مليون دينار عام (2012) أي انه بمقدار (35,307,997) مليون دينار بسبب زيادة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة عائدات الدولة وزيادة المخصصات الاستثمارية وخاصة المشاريع التي تخص البنى التحتية وفي الوقت نفسه زيادة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق بسبب نمو الاستثمارات وزيادة الصادرات النفطية.

2. الانفاق الاستهلاكي :

جدول (3) الانفاق الجاري ومعدل نموه في العراق بعد سنة (2003)

السنة	الانفاق الجاري (الاستهلاكي) (مليون دينار)	معدل نموه %	GDP بالاسعار الجارية (ملياردينار)	نسبة الانفاق الجاري / % GDP	نسبة الانفاق الجاري/اجمالي الانفاق العام %
2003	2,957593		29585	55747.8	61.3
2004	26,736100	803.1	47959	55747.8	83.9
2005	28,431200	6.3	64000	44423.8	79.0
2006	41,947000	46.2	95588	43499.6	81.6
2007	44,190745	0.9	111,455813	37.64	72.4
2008	44,190745	5.3	157,626061	28.03	73.8
2009	54,148081	22.5	130,642187	41.44	78.3
2010	60,980694	12.6	158,521511	38.47	75.0
2011	66,596474	9.2	211,309950	31.52	68.9
2012	79,954033	20.1			-

(مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 2014)

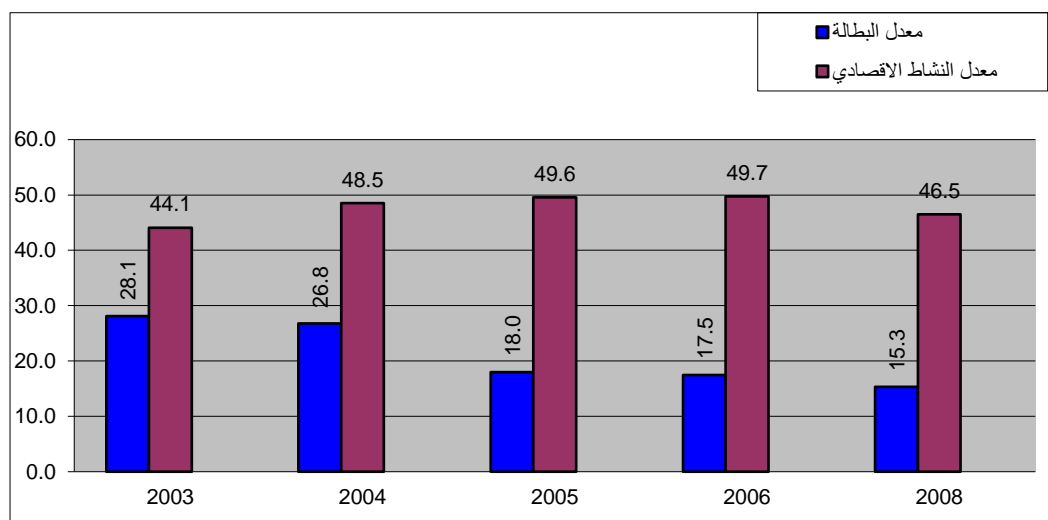
ان الانفاق الجاري (الاستهلاكي) قد بلغ عام (2003) (2,957593) مليون دينار ليصل الى (79,954033) مليون دينار عام 2012 أي ازداد بمقدار (76,996440) مليون دينار وهذه الزيادة في الانفاق الاستهلاكي جاءت بسبب قيام الدولة بتعديل رواتب موظفي الدولة في القطاع الحكومي وهذا يعود الى زيادة الصادرات النفطية العراقية.

ثانياً // البطالة في العراق بعد 2003

قبل معرفة حال البطالة لآبد من معرفة السكان النشطين اقتصادياً في العراق (السكان في سن 15 سنة فما فوق) فقد بلغ 11.616 مليون فرد سنة 2003 ارتفعت الى 14.214 مليون فرد سنة 2008 وبعدل نمو سنوي مركب 5.5%، والشكل (3) يوضح تطور السكان النشطين اقتصادياً للمدة (2003-2008).

قبل معرفة حال البطالة لآبد من معرفة السكان النشطين اقتصادياً في العراق (السكان في سن 15 سنة فما فوق) فقد بلغ 11.616 مليون فرد سنة 2003 ارتفعت الى 14.214 مليون فرد سنة 2008 وبعدل نمو سنوي مركب 5.5%

الشكل (3) يوضح تطور السكان النشطين اقتصادياً للمدة (2003-2008).



أما بالنسبة للبطالة فلا تتوفر بيانات دقيقة عنها يمكن الركون اليها في التحليل الاقتصادي قبل 2003 بسبب الظروف السياسية التي كان يمر بها البلد وضمور الجهد الإحصائي، وما يذكر من تقديرات عن معدلات البطالة لم تكن سوى اجتهادات شخصية لا تستند الى قاعدة إحصائية علمية ولا تحديد واضح المعالم للتعريف¹. ولكن بعد التاريخ انف الذكر قامت وزارة التخطيط بإصدار المسوحات الخاصة بالتشغيل والبطالة بشكل فصلي وسنوي، فضلاً عن إصدار المسوحات والتقارير التي تتعرض لمشكلة البطالة كمسح أحوال المعيشة وخارطة الحرمان وإستراتيجية التخفيف عن الفقر .

وقد تباينت التعاريف المستخدمة في تلك المسوحات الأمر، الذي ترك أثره في تقدير حجم البطالة في البلد، إلا ان تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) يبقى هو المستخدم الذي يعرف الفرد العاطل عن

العمل بأنه "كل شخص قادر على العمل ويرغب فيه ويسعى اليه ويقبل به عند مستوى الأجر السائد، لكنه لا يجد هذا العمل

وبحسب المفاهيم القياسية لمنظمة العمل الدولية يصنف السكان الى أربعة أصناف العاملون،العاطلون،غير النشطين اقتصادياً،دون سن العمل(وهي الفئة التي تقع أعمارها دون 15 سنة) وتنقسم فئة السكان في سن العمل الى عامل،عاطل،خارج نطاق القوى العاملة، استناداً الى نشاط الفرد خلال الأيام السبعة التي تسبق إجراء المقابلة مع أفراد العينة، وعلى ضوء مفهوم المنظمة يصنف الفرد ضمن القوى العاملة اذا عمل لمدة ساعة واحدة او تغيب عن العمل بشكل مؤقت خلال عملية المسح،ويصنف الفرد عاطلاً عن العمل اذا لم يعمل لمدة ساعة واحدة ولم يتغيب عن العمل وكان يبحث عن عمل.فضلاً عن التعريف القياسي يظهر في المسوحات مفهوم العمالة الناقصة الذي يقصد به "معدل عمالة الأفراد الذين يؤدون عملاً مدفوع الأجر أو يعملون لحسابهم الخاص ،سواء أكانوا موجودين في العمل أم متغييبين عنه ،والذين يشتغلون ساعات عمل تقل عن معدلات الاشتغال الاعتيادية البالغة (35) ساعة أو الأفراد الذين يشتغلون ولكنهم يتسلمون دخولاً قليلة مقارنة بمستوى العمل أو الجهد المبذول أو الأفراد الذين يعملون بأعمال لا تتناسب مع مؤهلهم العلمي أو التقني والبطالة حسب المفهوم المتراخي Relax Definition of Unemployment التي تنطبق على الأفراد المستعدين للعمل والباحثين عنه وعندما تكون سوق العمل غير منظمة ومجالات البحث عن العمل محدودة ،بشكل يكون امتصاص البطالة غير كاف ،أو أن العمال يعملون لحسابهم الخاص"أو ما يطلق عليه العمل بـ "الوظائف الهشة".

ان تحليل البطالة في العراق يحتاج الى تحليل صارم لا يقتصر على تحليل سوق العمل لكون البطالة نتاج تفاعل الطلب وعرض العمل ،بل هناك ظروف خاصة تجعلها تتأثر بعوامل خارجية وداخلية قد يكون بعضها يصعب السيطرة عليه ،وبلغ معدل البطالة 28.1% في المسح الذي اجري عام 2003 حسب مفهوم منظمة العمل الدولية كما يوضحه الجدول (4) ،في حين قدرت الأمم المتحدة المعدل بحوالي 50% ، ان هذا التفاوت بالتقديرات وعدم دقتها توقع الباحث في اللبس ، ان هذه النسب لا تشمل الأشخاص المحبطين الذين لا يبحثون عن العمل بجد واجتهاد ومنشأ هذا الإحباط هو فقدان الأمل في الحصول على الوظيفة بسبب الظروف التي يمر بها البلد مما يجعل من التعريف مشوشاً كما تهمل البيانات البطالة المقنعة التي تعد اخطر أنواع البطالة التي تعاني منه مؤسسات الحكومة ،انخفض المعدل الى 11.7% عام 2007 الا انه ارتفع الى 15.34% عام 2008 وهي آخر سنة تجري فيها

المسوحات، ويرجع السبب في انخفاض تلك المعدلات الى التحسن النسبي في الأمن والى قيام الدولة باستيعاب قدر كبير من العاطلين في المؤسسات الحكومية ولاسيما الأجهزة الأمنية (الجيش والشرطة) ، فبعد ان كان عدد العاملين الحكوميين 827 ألف موظف سنة 1990، ارتفع الى ما يقارب 2320 ألف موظف، والى 2645 آلاف موظف في عام 2011، وهذا يشير الى وجود البطالة المقنعة والترهل في الجهاز الحكومي الذي يحتاج الى إعادة النظر فيه ولو بالأجل المتوسط ، لصعوبة التعديل في الأجل القصير بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة

جدول (4) معدلات البطالة في العراق مقارنة بالمعدل العام حسب البيئة والجنس للسنوات (2003-2008)

السنة	حضر			ريف			مجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
2003*	31.0	22.3	30.0	28.9	6.7	25.4	30.2	16.0	28.1
2004*	28.3	22.4	27.7	31.2	3.1	25.7	29.4	15.0	26.8
2005**	18.60	22.68	19.27	20.18	2.55	16.09	19.22	14.15	17.97
2006***	19.74	37.35	22.91	15.04	8.04	13.17	16.16	22.65	17.50
2007***	11.4	14.7	11.9	12.3	5.0	11.0	11.7	11.7	11.7
2008	13.09	25.02	15.19	14.89	8.26	13.34	14.33	19.64	15.34

* باستثناء إقليم كردستان.

** باستثناء الأنبار وأربيل ودهوك.

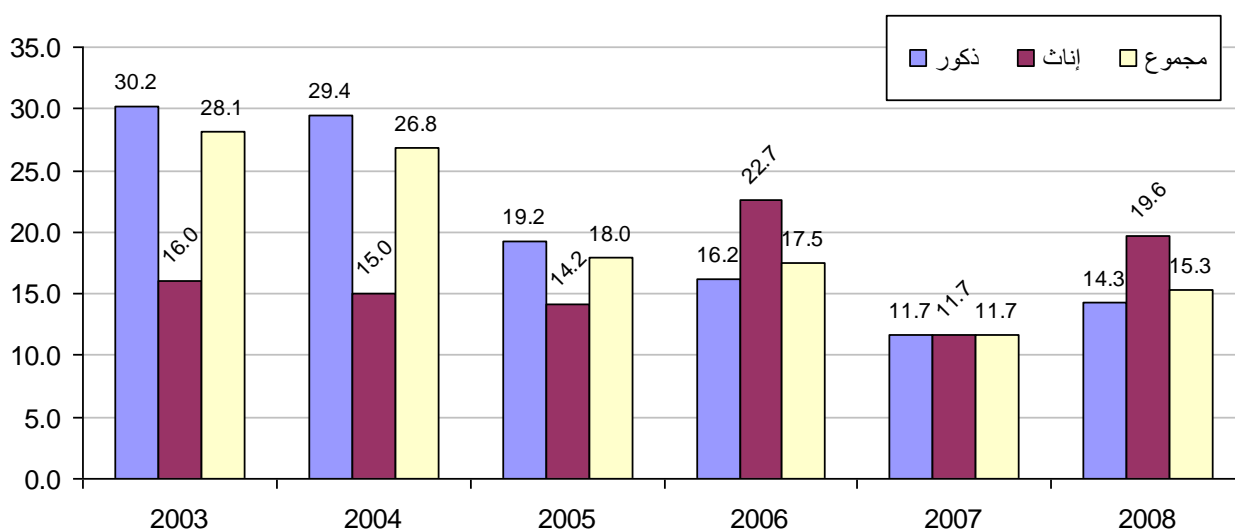
*** بيانات الحضر للمراكز الحضرية.

(جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون النمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، سنوات مختلفة)

تتباين معدلات البطالة في العراق حسب المعايير المستخدمة كالتباين البيئي (ريف-حضر) والمناطق الذي يشير الى عدم المساواة بين المناطق مما يخلق تفاوتاً خطيراً كما تتباين بحسب التحصيل الدراسي والفئات العمرية ويمكن إجمال خصائص البطالة في العراق على النحو الآت :-

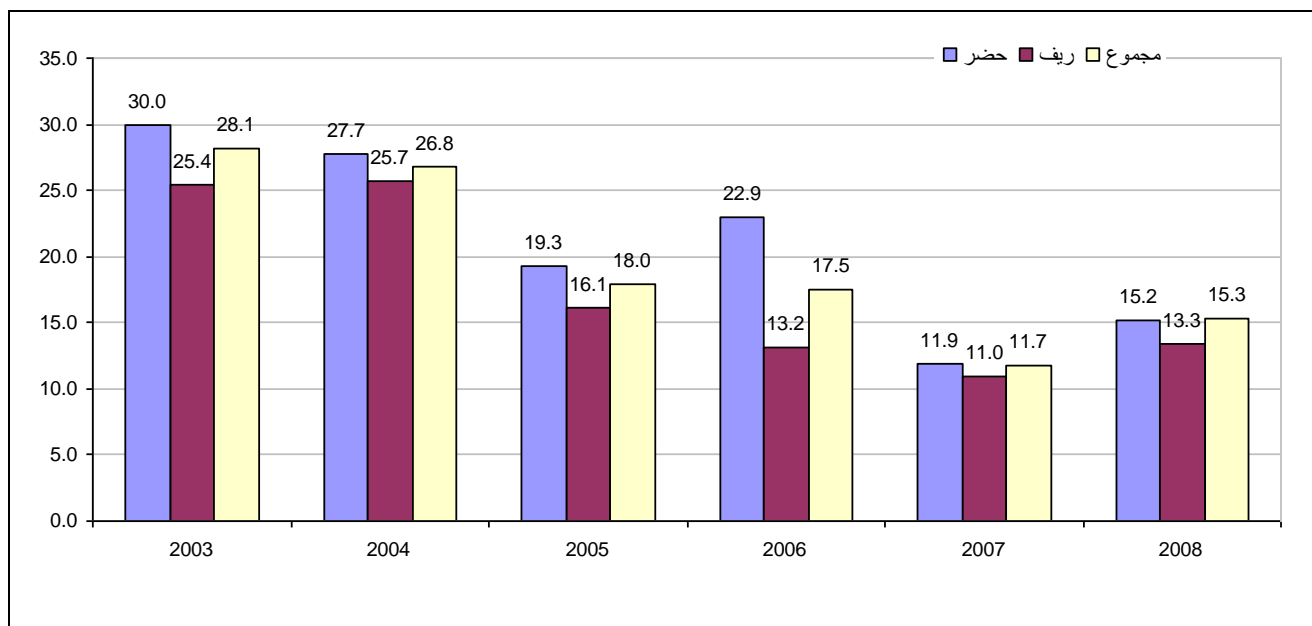
1. على الرغم من ان النساء يشكلن نصف المجتمع فأنهن لا يشكلن سوى 18% من معدل النشاط الاقتصادي البالغ 46.84% من إجمالي السكان عام 2008 مقابل 74.95% للذكور وتختلف النسب بين الريف والمدينة اذ بلغت 24.52% و 78.01% في الريف و 15.84% و 73.79% في المدينة على التوالي وقد اختلفت النسب خلال المدة 2008/2003 حسب ما يظهره الجدول انف الذكر .

شكل (4) معدل البطالة حسب الجنس في العراق للمدة (2003 _ 2008)



2. حسب تصنيف البطالة على مستوى الحضر-المركز والحضر - الأطراف والريف نجد ارتفاعها عام 2008 في مناطق حضر المركز والأطراف بالنسبة للإناث وبمعدلات 25.02% و 36.05% على التوالي في حين بلغت في الريف 8.26% وبالنسبة الى الذكور كانت 13.09% و 15.42% و 14.89% على التوالي. ويرجع هذا التباين الى ان المشاريع تكون في المدينة وان القطاع الزراعي يستوعب جزءاً من العمالة وخاصة النساء الرجال في الريف، إذ تم استيعاب جزء منهم في الجيش والشرطة مما وفر المجال امام النساء في العمل حتى ولو كان لحسابهم الخاص.

الشكل (5): البطالة في العراق حسب البيئة للمدة 2003-2008



3. يظهر الجدول (5) تصنيف البطالة بحسب المحافظات، وما زالت محافظة ذي قار تتصدر المحافظات الأخرى إذ بلغت نسبتها 30.01% لكلا الجنسين وكانت للذكور 46.93% وللإناث 28.22% تليها محافظة المثنى ثم نينوى ثم صلاح الدين ويرجع السبب في ذلك الى طبيعة اقتصادات تلك المحافظات المتمحور حول الزراعة والرعي، ويرجع أيضاً الى عدم الاستقرار الأمني خاصة في محافظات الانبار ونينوى وديالى. وبالمقابل سجلت العاصمة بغداد اقل معدلات البطالة، إذ بلغت 11.77% لكلا الجنسين، وكانت نسبة الذكور 10.18% والإناث 17.14% تليها محافظة السليمانية ثم بابل وأربيل، إن انخفاض المعدلات في تلك المحافظات يرجع في جزء منه الى الاستقرار الأمني النسبي باستثناء بغداد والتي تؤدي طبيعة اقتصادها وحجمه دوراً مهماً في تقليص معدل البطالة وزيادة واحة العمل، وفي البصرة التي تتمركز فيها اغلب المنشآت النفطية الكبيرة في البلد، أما المحافظات الأخرى وخاصة ذات الطابع الديني فقد كان للسياحة الدينية فيها دور مهم في استيعاب قوة العمل المنخرط في السوق المحلي.

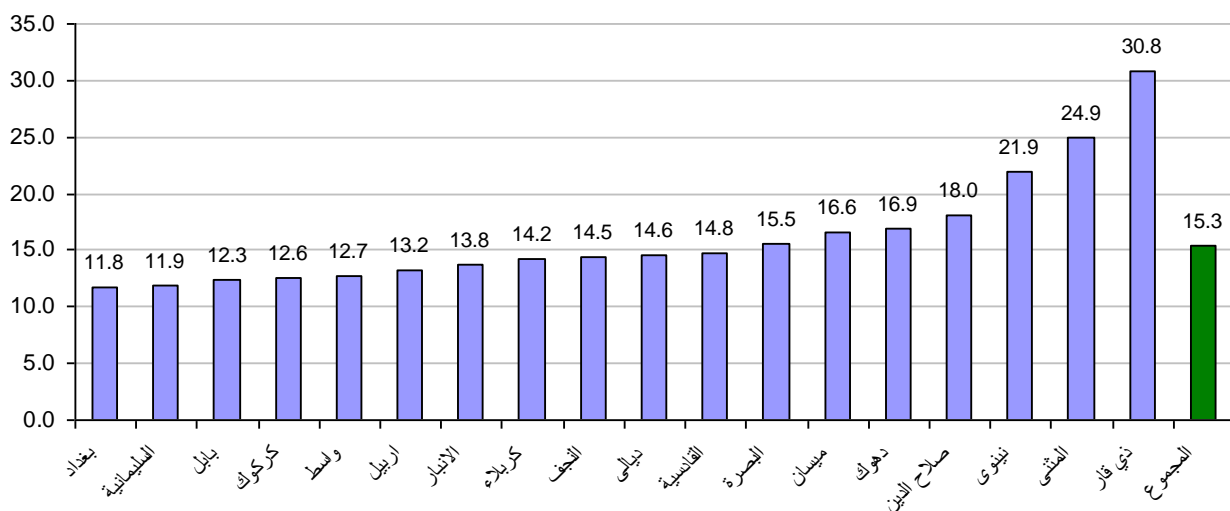
جدول (5) معدلات البطالة وترتيب المحافظات لسنة 2008

المحافظة	الحضر			الريف			المجموع الكلي		
	ذكر	انثى	مجموع	ذكر	انثى	مجموع	ذكر	انثى	مجموع
نينوى	18.49	30.77	20.08	25.77	9.09	25.02	21.31	27.69	21.91
كركوك	13.19	20.24	14.41	11.04	1.87	9.65	12.27	14.50	12.63
ديالى	10.30	22.60	14.01	12.78	14.33	13.01	13.27	20.12	14.62
الانبار	19.39	26.76	20.80	13.45	3.86	10.83	14.37	11.68	13.77
بغداد	10.32	22.82	12.54	4.42	3.28	3.93	10.18	17.14	11.77
بابل	12.59	32.67	17.59	9.90	3.61	7.69	12.25	12.55	12.34
كربلاء	11.08	36.54	15.43	12.76	14.98	13.03	11.56	28.93	14.20
واسط	12.22	27.09	14.59	11.97	4.72	9.82	12.46	13.51	12.71
صلاح الدين	21.03	24.60	21.71	17.54	3.48	14.26	19.80	10.86	18.01
النجف	12.53	29.89	14.75	12.08	10.30	11.85	13.24	22.77	14.48
القادسية	14.20	29.82	17.52	14.25	6.17	12.43	14.14	17.21	14.78
المتن	21.09	16.30	20.35	31.45	4.66	28.41	26.78	11.27	24.89
ذي قار	22.84	41.58	26.47	30.07	53.13	31.79	28.22	46.93	30.81
ميسان	18.68	17.03	18.48	11.92	3.06	11.57	16.78	14.39	16.58
البصرة	14.82	21.07	15.87	15.38	13.46	15.27	14.89	20.07	15.51
دهوك	12.08	23.80	14.26	12.88	58.52	17.51	13.29	39.72	16.91
اربيل	7.00	8.43	7.24	7.73	64.82	23.90	7.49	36.03	13.22

11.88	27.41	7.91	11.26	23.69	7.15	10.45	24.58	6.34	السليمانية
15.34	19.64	14.33	13.34	8.26	14.89	15.19	25.02	13.09	المجموع

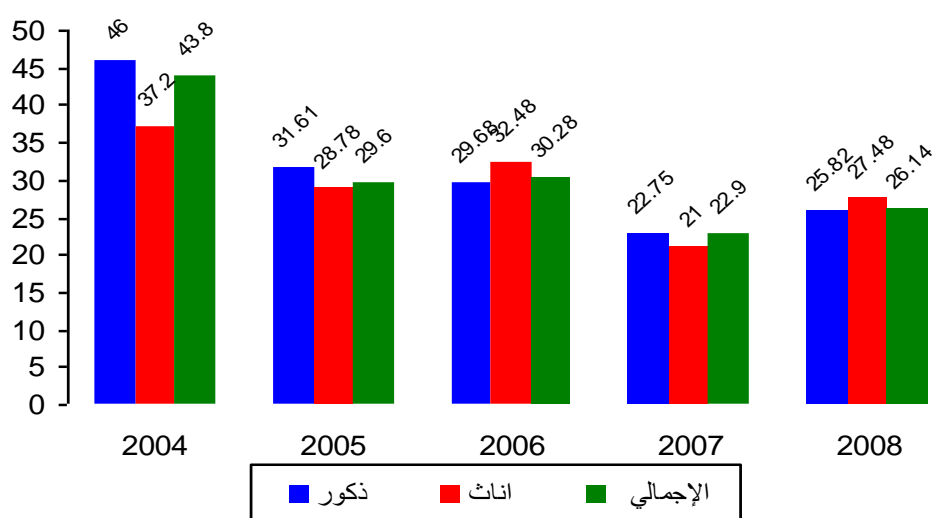
(وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، لسنة 2008)

الشكل (6) يوضح معدلات البطالة حسب المحافظات لعام 2008



4. تعد البطالة بين الشباب من اكبر المخاطر التي تواجه الحكومة العراقية لكونها اعلى من المعدل العام بكثير، وهي الفئة الأكثر تأثراً في الحياة، إذ تشكل بطالة المتعلمين، ومن منظور اقتصادي بحث، يمكن أن يكون ارتفاع أعداد شباب وشابات العراق ونسبهم تحدياً للسياسات الوطنية نظراً لضرورة توفير المزيد من الخدمات التعليمية ومرافق البنية التحتية لهم، فضلاً عن إيجاد فرص عمل لائق. على أية حال، فهذه مفاضلة قصيرة الأمد وتفتقر إلى الاعتبارات متوسطة الأمد والطويلة بالنسبة للجوانب الاجتماعية والاقتصادية للفرصة المرتبطة بالنمو السريع للشباب. و يجب تجسيد هذه الفرصة على أن تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية مؤاتية للشباب وتراعي الفوارق بين الجنسين بالنسبة لموارد التنمية البشرية الإستراتيجية المستقبلية، وقد بلغ معدل البطالة من فئة الشباب 15-24 سنة 30.28% سنة 2006 ولم تتغير النسبة خلال سنة 2008، مما يدل على ان التوجهات لم تتصب على علاج البطالة في هذه الفئة العمرية، وكانت النسب متقاربة بين الذكور والإناث الا انها تختلف بين المدينة والريف.

شكل رقم (7) : معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15-24 سنة) 2004-2008



وقد سجلت الفئة العمرية 15-19 سنة أعلى معدلات للبطالة إذ بلغت 34.12% بسبب ما تشكله هذه الفئة من قوة العمل التي تتجاوز نسبتها 30%، ومما تجدر الإشارة إليه أن معدلات البطالة تتناسب عكسياً مع الفئات العمرية، إذ نجد أن أدنى المعدلات تقع في الفئة العمرية 60-64 سنة التي بلغت 4.63 عام 2008. (ينظر جدول 3)

جدول (6) معدلات البطالة حسب الفئات العمرية لسنة 2008

فئات العمر	ذكر	انثى	المجموع
19-15	37.07	21.62	34.12
24.20	25.19	35.64	27.09
29-25	15.70	25.68	17.66
34-30	8.72	19.14	10.72
39-35	5.48	16.85	7.71
44-40	5.03	12.62	6.55

49-45	4.71	6.80	5.16
54-50	4.67	5.73	4.88
59-55	4.97	5.02	4.98
64-60	4.77	3.77	4.63
65 فأكثر	5.41	4.26	5.30

(وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، لسنة 2008 ، 35)

4. ان ارتفاع معدلات البطالة رافقها ارتفاع في عمالة الأطفال في الفئة العمرية 5-14 سنة ، فقد بلغت نسبة العاملين منهم الى عددهم من الفئة العمرية نفسها 5.83% وتركزت غالبيتها في الريف إذ بلغت 10.44% ، في حين بلغت في المركز 2.67% ، ويرجع ذلك الى تسرب الأطفال من المدارس ، هو لمواجهة متطلبات العيش ، فضلاً عن ضعف الوعي الثقافي وانعدام الدافعية لدى الآباء مما حدا بهم الى توجيه أبنائهم للعمل دون الالتحاق بالدراسة^أ

5. وعلى الرغم من التناسب العكسي بين البطالة والمستوى العلمي ، إلا انه نجدها مرتفعة بين حملة شهادة البكالوريوس ، إذ بلغت 16.1% شكلت الإناث 23.5% والذكور 13.1% وهي أعلى من المعدل العام وبمقارنة مع معدل البطالة للذين لا يحملون شهادة أذ بلغت 16.4% لكلا الجنسين شكلت الإناث 14.6% والذكور 17% في حين كانت أدنى المعدلات لحملة الدكتوراه. (الجدول 4)

جدول (7): معدل البطالة حسب الحالة العلمية والجنس لسنة 2008

الحالة العلمية	بدون شهادة	ابتدائية	متوسطة	اعدادية	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه فاعلى	اخرى
ذكر	17.0	14.7	12.0	12.3	12.5	13.1	3.0	8.1	1.9	25.0
انثى	14.6	17.3	34.1	30.1	18.5	23.5	11.4	9.2	6.2	9.7

المجموع	16.4	15.0	14.2	15.2	14.6	16.1	5.3	8.4	2.7	21.4
---------	------	------	------	------	------	------	-----	-----	-----	------

(وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، لسنة 2008 ، 35)

6. تشير العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل والرغبة بالعمل الإضافي للمشتغلين بسن 15 سنة فما فوق فقد بلغت 8.46% لكلا الجنسين سنة 2008 بعد ان كانت 23.5% سنة 2003 فاختلقت على مستوى البيئة والجنس كما في الجدول (8).

معدل العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل والبيئة والجنس

السنة	حضر			ريف			المجموع		
	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع
2003	14.0	26.4	17.7	29.2	65.5	36.3	19.4	40.2	23.5
2006	12.58	3.68	11.28	12.91	2.51	9.96	12.20	3.83	10.83
2008	7.68	1.24	6.68	12.39	2.97	10.07	9.73	2.70	8.46

(وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، لسنة 2008 ، 18)

7. إن الانخفاض الذي شهده معدل البطالة عام 2005 لم يكن نتيجة تبدل أوضاع سوق العمل، بل يرجع بالدرجة الأساس إلى تبدل في آلية جمع البيانات الخاصة بالبطالة، واستبدال السؤال الأساس في المسح بما يتناسب مع معايير منظمة العمل الدولية على إن الشخص الذي عمل بأجر ولو ساعة واحدة في الأسبوع السابق للمسح لا يصنف عاطلاً

8. وعلى الرغم من إن القطاع الزراعي غير قادر على خلق فرص عمل لسكان الريف، مما فرض عليهم الهجرة الى المدينة للعمل في أنشطة خدمية وفي قطاع البناء والتشييد أو التوظيف في المجال العسكري، وهذا ولد ضغوطاً على الخدمات في المدينة، لذا لابد من تشجيع الاستثمار الخاص في الأنشطة غير الزراعية في الريف بغية ضمان توليد فرص عمل جديدة من خلال تبني المشروعات الصغيرة التي ينبغي توجيهها إلى الريف لزيادة

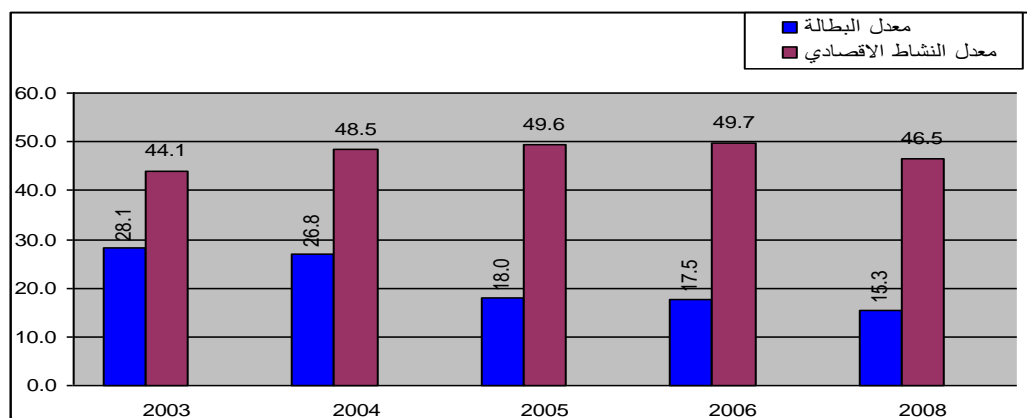
9. على الرغم من التذبذب في معدلات النشاط الاقتصادي ومحدودية مساهمة المرأة في قوة العمل، إلا أننا نلاحظ من الجدول الآتي إمكانية أن تسير البطالة بالاتجاه نفسه الذي يسير فيه النشاط الاقتصادي.

جدول (9) معدل البطالة والنشاط الاقتصادي لسنة 2008

السنة	2003	2004	2005	2006	2008
معدل البطالة	28.1	26.8	17.97	17.5	15.34
معدل النشاط الاقتصادي	44.1	48.5	49.55	49.72	46.48

(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، لسنة 2008، 12، 19)

ويمكن معرفة اتجاه الحركة بين معدل البطالة ومعدل النشاط الاقتصادي من خلال الشكل الآتي رقم (8)



الاستنتاجات:

1. ان الانفاق الحكومي هو ليس مجرد رقم نقدي تضمه الموازنة العامة للدولة بل انه يجسد حقيقة مهمة وهي ان هذا الرقم هو حصيلة تفاعل العديد من العوامل سواء ما يتعلق منها بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية, اذ ان هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على مستوى الانفاق الحكومي
2. يتحقق الاستقرار الاقتصادي بتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما (الصناعة والزراعة) ولا يتحقق ذلك الا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد اساسا على بنية تحتية متكاملة (محطات, الطاقة, محطات المياه, شبكات الطرق, المؤسسات التعليمية والصحية الخ) لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة.
3. تعد مشكلتي البطالة والتضخم من المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي, نظرا لنتائجها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على الاقتصاد.

التوصيات :

1. العمل في اطار برنامج زمني محدد على استغلال الايرادات النفطية لأغراض الاستثمار في الأنشطة التي تساهم مباشرة في التنويع الاقتصادي وتطوير الصادرات غير النفطية, وانتهاج سياسة تنموية لإعادة تأهيل جميع القطاعات الاقتصادية في مقدمتها القطاع النفطي لأن هذا القطاع اليوم هو مصدر الثروة ومصدر المال الذي يستخدم في بناء البلد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2. ان يركز العاملون في قطاعات الدولة على تنمية القطاعات السلعية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة نظرا لما تمثله هذه القطاعات من دور مؤثر في توسيع قاعدة العرض السلعي لاسيما وان عدم مرونة الجهاز الانتاجي في العراق تمثل المشكلة الاولى, فاذا ما حصل مثل هذا التركيز فانه بلا ريب سيساهم في خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

3. تشجيع مشاركة او مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص العمل من خلال تقديم الدعم الحكومي له بمختلف اشكاله من قروض ميسرة وقوانين شفافة مما يعني انشاء وتوزيع المشاريع القائمة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة.

المصادر

1. د. عيادة سعيد حسين، جامعة الانبار/كلية الادارة والاقتصاد/البطالة في الاقتصاد العراقي اسبابها ومعالجتها، 2012
2. أ.م.د. بتول مطر الجبوري ، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق . بحث مقدم الى جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد سنة 2012.
3. احمد محمد اسما عيل البريفكاني. كلية الإدارة والاقتصاد _جامعة دهوك. ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك (الأسباب والمعالجات).
4. الوافي الطيب. جامعة تبسة البطالة في الوطن العربي ، اسباب وتحديات عام 2003.
5. د. زاهد قاسم بدن، التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2013 ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة البصرة/عام 2015
6. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 16 العدد 1 لسنة 2014
7. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون النمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. (2003). تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة ، كانون الثاني 2004 جدول (1) ص16.
8. د. حنان عبد الخضر هاشم. (2011). جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد. البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة.
9. د. مهدي الحافظ. (2009). الان والغد في الاقتصاد والسياسة ، ط1 ، ص22. بيروت: منشورات الجمل.
10. د. احمد حسين علي الهيتي. (2005). اقتصاديات النقود والمصارف. العراق ،الموصل، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل: دار ابن الاثير للطباعة.

11. عبد السلام ياسين الادريسي. (1985). *الاقتصاد الكلي* ، ص250. كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة: البصرة ، دار الكتب للطباعة والنشر.
12. مايكل ايدجمان. (1999). *الاقتصاد الكلي*. ترجمة محمد ابراهيم منصور ، مراجعة عبد الفتاح ، الرياض ،دار المريخ .
13. وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010 ص 7. (بلا تاريخ). دائرة السياسات الاقتصادية والمالية.
14. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي . (لسنة 2008). *مسح التشغيل والبطالة* ص 33.
